مجلة جامعة طيبة: للآداب والعلوم الإنسانية، السنة الثانية، العدد ٤، ١٤٣٥هـ

لغة العامة في الصحاح

دراسة لغوية

إعداد

د. عبد الله بن ناصر القرني

الأستاذ المشارك بكلية اللغة العربية – جامعة أم القرى

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص البحث

يهدف البحث إلى جمع ما نصّ الجوهري في صحاحه على أن العامة تقول فيه كذا أو تستعمله كذا بعد بيان الرأي الصواب فيه ؛لمعرفة المراد بلغة العامة عند أصحاب المعاجم. إذ المشهور أنه لا يودع كتابه إلا الصحيح من اللغة، كما نص على ذلك في مقدمته.

ووصل البحث إلى أنَّ تلك المفردات المنسوبة إلى العامة باينت ما يراه الجوهري فصيحًا في جوانب صوتية، وصرفية، وتركيب، ودلالة.

فأما الجوانب الصوتية فكان من قضاياها: حذف الحركة، والتبادل بين الحركات، وتسكين المتحرك، والمخالفة الصوتية، والتقارب الصوتي، والهمز والتسهيل، والتبادل بين الحروف.

أما الجوانب الصرفية التي تضمنها البحث فتمثلت في الجمع على غير قياس، والتذكير والتأنيث، وقلب الحروف، والتخفيف والتثقيل، والنسب، وفَعَلَ وأَفْعَل، وطول البنية وقصرها، وبين المصدر واسم الفاعل، ونعت المفرد بالجمع، والقلب على غير قياس، والتبادل بين الصيغ، والتعريف والتنكير، والجمع والإفراد، والتعدي واللزوم، ودلالة حروف الزيادة.

ولم يكن نصيب التركيب وافرًا، فالوارد فيه قضيتان هما: بين الإضافة وعدمها، والتعريف والتنكير في المضاف إليه.

ويأتي المستوى الدلالي ليناقش تخصيص الدلالة، والمولد ، والترادف، والخلط بين الصيغ في الدلالة.

وانتهى البحث إلى أن نسبة استعمال معين إلى العامة لا يعني الخطأ، فكثير منها

لا يخرج عن كونه تخفيفًا، أو توسُّعًا في الاستعمال، أو تصرفًا في لفظٍ أعجمي، أو توسيعًا للدلالة، أو تضييقًا لها، إلى غير ذلك مما انتهى إليه البحث من نتائج تمَّ تدوينها في خاتمته.

Abstract

This study aims to assemble what Al-Jawhari reported at his various books titled *Sihah*as what the public say about or use particular Arabic linguistic term. After such collection Ielucidated the correct opinion regarding such term so as to know what is meant by the language of the public as perceived by the famous compilers of lexicons or dictionaries. It is known that he wrote in his book only what he thought correct of the language as emphasized by him in his introduction.

The study reached results that such linguistics terms which are attributed to the public differed greatly from what was considered by Al-Jawharias classical Arabic in numerous phonetic, morphological , structural and semantic aspects.

The issues of the phonetic aspects comprise sound elision, exchange of sound, respiratory suppression of soundless letters, phonetic difference, phonetic, *Al-Hamz*& its easiness and letter replacement.

However, the morphological aspects are represented in non-regular plural formation, masculinity and femininity, conversion of letter positions, emphatic and non-emphatic cases, relation, cases of "did something and do something", shortness and length of term structure, difference between noun and doer, describing the singular with the plural adjective, non-inversion of terms, exchange between forms,

definite and indefinite cases, singular and plural, transitive and intransitive verbs and significance of the extra letter.

The share of word structuresis not adequate as they are focused on two issues namely: nouns with word- adding qualification and non-qualification and definite and indefinite cases in word-adding qualification.

Fourthly comes the semantic aspects that discusses specification of the significance, coined words, synonyms and mixture among forms in significance.

The study is concluded with the result that the percentage of usage by certain portion of the public for a particular tem does not mean that it is wrong; as most of such usages by the public are considered easiness in pronunciation, expansion in usage, adopting particular usage toward non-Arabic term, expansion or restriction of the significance and etc. , in addition to other results recorded at the end of study.

مقدمة

حُبُّ العربية دِينٌ ودَيْنٌ، دِينٌ ندين الله به لما لها من رباط وثيق بكتاب ربنا سبحانه وتعالى، ولأنها الوسيلة إلى فهم هذا الكتاب العزيز وفهم السنة المطهرة، إذ الغاية أن يعبد الإنسانُ ربَّهُ على نور من الله و اتباع لرسوله صلى الله عليه وسلَّم.

ودَينٌ لأن اللغة روح الجماعات والأمم، وفي مقدمة الأسس التي تقوم عليها، والدعائم التي تصونها، والروابط التي تحفظ بقاءها، وتصل حاضرها بماضيها ومستقبلها، وتحميها من التحلل والذوبان في غيرها، وهي أغلى وأبقى ميراث تتناقله الأجيال، ولا يحل غيرها محلها في ذلك. ولغتنا العربية هي الموحدة للأمة العربية، والجامعة لها.

ولقد كان أسلافنا – رحمهم الله – يدركون هذه الحقيقة، ولذلك ندبوا أنفسهم لحفظ هذه اللغة، والذب عنها، وحرصوا على بقائها نقية من اللحن والخطأ.

وكان لأصحاب المعاجم نصيبٌ وافرٌ من هذا الحفظ والسلامة اللغوية؛ بما أودعوه موسوعاتهم من ألفاظٍ ومعانٍ أبقت على هذه اللغة الشريفة.

وقد لفت نظري وأنا أقلب صفحات الصحاح للجوهري – قبل زمن ليس باليسير – ما وصفه بلغة العامة، فأردت أن أقف على ذلك عن كثب، وأستطلعَ رأيه فيما جعله من ذلك، فقمت بجمع ما وقفت عليه.ثم أردت دراستها والنظر فيها، فشاركت بورقة عمل في ندوة **"المعجم التاريخي للغة العربية: قضاياه النظرية والمنهجية والتطبيقية"**.

التي نظمتها مؤسسة البحوث والدراسات العلمية (مبدع) ومعهد الدراسات المصطلحية بفاس أيام: ٠٨-١٠ أبريل ٢٠١٠.

وحينما وجدت الفسحة في الوقت عدتُ إلى ما كنت جمعته فنظرت فيه، وتأملت كلام الجوهري، فرأيت أنه يمكن تصنيف مادة ما جمعت إلى مستويات التحليل اللغوي الأربعة: الصوتي، والصرفي، والنحوي، والدلالي.

وكانت الدراسة تعرض ما رآه الجوهري على أقوال أهل العلم، وتنظر فيما وافق فيه غيره، وما خالف فيه، وتلمست الأسباب الداعية إلى وصف شيء من استعمال العرب بلغة العامة.

وأودعت بحثي هذا ما توصلت إليه وإن كانت بداية لا تحول دون معاودة النظر، واستكمال ما نقص، وإصلاح ما وقع فيه خلل أو زلل.

والله سبحانه أسأل أن يسدد ويعين عليه توكلت وإليه أنيب.

توطئة:

يدرك المتأمل في نشأة علوم العربية أنَّ هناك ربطًا وثيقًا محكمًا بين علوم العربية والتعليم الشرعي، والصلة بينهما كالصلة بين الروح والجسد فهما صنوان لا يفترقان، ولا حياة لأحدهما دون الآخر؛ ذلك أن علوم العربية لم تنشأ في بداية أمرها إلا من أجل حفظ لغة القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة ؛ ولذا فالحديث عن علوم العربية هو حديث عن القرآن الذي هو روحها وريحانها، فيه حُفِظت، وفي رحابه نبتت، وقد أدرك سلف هذه الأمة هذه الحقيقة إدراكًا جيدًا، فأبو عبيد الهروي يؤكد أنه إنما يُحتاج إلى اللغة العربية لمعرفة غريبي القرآن والحديث[١] ليتم الفهم الصحيح لهما ؛فيصح الاستنباط السليم وتصح العبادة الحقة.

ويرى ابن خلدون أن العلوم اللسانية تتقدم على العلوم الشرعية، وقد عقد فصلًا في علوم اللسان العربي[٢].

ولا نستطيع استعراض آرائهم في أهمية اللغة في هذه التوطئة اليسيرة، ولكنا نجد أنهم ندبوا أنفسهم لهذه اللغة لضبط أصواتها، وألفاظها، وتراكيبها، ومعانيها. ونبهوا على ما يخالف ما وصلوا إليه من قواعد ذلك كله. وكانوا في أثناء تدوينهم وضبطهم للغة يذكرون ما سُمِّيَ بلغة العامة، وكانوا يهدفون من ذلك إلى ضبط علم العربية، وإتقان قواعدها في أصواتها وأبنيتها ومعانيها وتراكيبها، وتصحيح ما قد يكون انحرافًا في أيٍّ من ذلك، وتقويم ألسنة العامة من اللحن الذي فشا في العرب بعد اختلاطهم بغيرهم من الأمم والشعوب.

ولذلك نجد التصنيف في هذا بدأ مبكرًا، ففي أواخر القرن الهجري الثاني نجد أن الكسائيّ صنف كتاباً سماه (لحن العامة). ثم تتالت التصانيف في ذلك. ففي القرن

---

(١) مقدمة الغريبين ص٣٤.

(٢) انظر المقدمة فصل علوم اللسان العربي ٥٤٥.

الثالث نجد عددًا كبيرًا من التصانيف. منها: لحن العامة للفراء، وما تلحن فيه العامة لأبي عبيدة معمر بن المثنى، وما يُلْحَنُ فيه للأصمعي، وما خالفت فيه العامة لغات العرب لأبي عبيد القاسم بن سلام، وما يلحن فيه العامة لأبي نصر الباهلي، وإصلاح المنطق لابن السكيت، وما يلحن فيه العامة للمازني، ولحن العامة للسجستاني، والنحوُ ومن كان يلحن فيه لابن شَبَّة البصري، وأدب الكاتب لابن قتيبة، ولحن العامة لأبي حنيفة الدينوري، والفصيح لثعلبٍ.

ثم في القرن الرابع نجد عددًا آخر مثل: فائت الفصيح لغلام ثعلب، وتمام فصيح الكلام لابن فارس، وما يلحن فيه العامة للعقيلي، والتنبيهات على أغاليط الرواة لعَلِيّ بن حمزة، ولحن العامة لأبي بكر الزبيدي. ونجد في القرن الخامس ذيل فصيح الكلام للغزنوي ويحظى القرن السادس بمجموعة أخرى تضاهي ما كان في القرن الثالث من حيث العدد، فنجد تثقيف اللسان للصقلي، ودرة الغواص في أوهام الخواص للحريري، وما تلحن فيه العامة للكفرطابي، والتكملة فيما تلحن فيه العامة للجواليقي، والمدخل إلى تقويم اللسان لِلَّخْمِي، وتقويم اللسان لابن الجوزي.

ثم تتابعت التصانيف بعد ذلك، ففي القرن السابع وأوائل الثامن نجد ذيل الفصيح للبغدادي، وفيه يؤلف ابن منظور تهذيب الخواص من درة الغواص، وفي القرن العاشر يؤلف ابن الحنبلي كتابه سهم الألحاظ في وهم الألفاظ. وفي أثناء ذلك نجد نوعًا من التصانيف يُعْنَى فيها مصنفوها بالتنبيه على أغاليط الرواة، وحدوث التصحيف والتحريف عند المحدثين، وأغلاط الفقهاء ونحو ذلك.

ونجد نوعًا آخر يُعْنَى بما يلحن فيه الخواص من العلماء. ويطالعك في هذا الشأن من يتجرد في تصنيفه مدافعًا عن استعمال العوام لِلُّغَة ؛كما فعل ابن الحنبلي في كتابه بحر العوام فيما أصاب فيه العوام.

هذا فيما أُلِّفَ مستقلًا عن أيِّ قضية أخرى من قضايا اللغة. وحين نطالع معاجم العربية نجد أن مصنفيها لم يغفلوا عن ذلك، وأنهم أودعوا هذه المصنفات قدرًا

من الاستعمال المخالف لما استقرت عليه اللغة في أصواتها وصرفها ونحوها ومعجمها.

والذي يعنينا هنا هو معجم الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) لإسماعيل بن حماد الجوهري، المتوفى في نهاية القرن الرابع، الذي أودعه ما صح عنده من هذه اللغة، فقد وقفت على خمسة وستين موضعًا يذكر فيها لغة العامة. ولم يكن تعامله معها على سنن واحد، فتجده مرة يَرُدُّ هذا الاستعمال ويُغَلِّطُه، ومرة أخرى يذكره دون نقد. ولم أعرض لما خطَّأه دون نسبته إلى العامة، فإنَّه في مواطن يقول: ولا تقل كذا. وأجد أن غيره نسب ما نهى الجوهري عن استعماله إلى لغة العامة، ولكنى خصصت هذا البحث لما نسبه هو إلى العامة، وصرَّح باستعمالهم.

وفي هذه الإلماحة دليل على اهتمام علمائنا رحمهم الله بسلامة اللغة وصيانتها وتنقيتها مما لحقها على مر الدهر من الانحراف والخطأ، ويزيد الأمر وضوحًا وبيانًا ما يرد في مواد هذا البحث من معالجة أولئك رحمهم الله لهذه القضية التي أرجو أن يوفقني الله لإعطائها ما تستحقه من جهد .

مفهوم العامَّة في مصنفات العربية

قبل أن نبدأ في عرض مواد البحث يحسن بنا الوقوف عند مفهوم العامة ؛ لندرك المراد بهذا المصطلح الذي كان عنوانًا لعدد من مصنفات العربية، إلى جانب وروده في المعاجم العربية.

فالعامة يقابله لفظ الخاصة. والخاصة هم الذينَ يَرِدُ ذكرُهم في كتب اللحن والمراد بهم علماءُ اللغة، والشعراءُ، والخطباءُ، والفقهاءُ، والمحدِّثونَ، وأهلُ الطبِّ، والحكمة، ومَنْ في مستواهم، أما العامةُ فهم مَنْ عدا هؤلاء من فئات المجتمع، وفيهم بعضُ المتعلمين، والطلابُ، والتجارُ، وأصحابُ الحرف.

ويرى الدكتور رمضان عبد التواب في هذا الصدد أنه "ليسَ المقصودُ من العوام هنا الدهماء، وخشارة الناس، وإنما المقصودُ بهم عند هؤلاء هم المثقفونَ الذينَ

تتسرَّب لغةُ التخاطب، والحياة اليومية إلى لغتهم الفصحى في كتاباتهم، أو أحاديثهم في المجالات العلمية "[١].

ويبدو أنَّ الدكتور جمعَ بينَ مفهوم العامة من جهة، ومصطلح (لحن العامة) من جهةٍ أخرى، على حين يرى آخرون أنَّ دلالةَ العامة غَدَت معروفةً بانطباقها على فئاتٍ معينة من المجتمع، وبهذا المفهوم لا يمكن انطباق مصطلح العوام عند مصنفي اللحن على المثقفين. والأدلةُ على هذا كثيرة أهمها[٢]:

- أنَّ معظمَ المصنفينَ يفرِّقونَ بينَ العامة والخاصة تفريقًا واضحًا، بل ذهبَ بعضهم إلى تحديد فئات الخاصة التي شاعَ لديها لحنٌ مختلفٌ عن لحن العامة.

- أنَّ مصطلح (لحن العامة) يصدقُ على معظم أمثلة اللحن؛ لأنَّ الأساسَ - كما تجمعُ المصنفات - هو ظهورُ اللحن لدى العامة، ثمَّ تسربه إلى بعضِ الخاصة، أما لحنُ الخاصة فهو مصطلحٌ ينطبقُ على قليلٍ من أمثلة اللحنِ التي تفرَّدَ بها الخواص.

- أنَّ الباعثَ الأساسيَّ على التأليف في اللحن هو ملاحظةُ المؤلفين أنَّ ما يقعُ فيه العامةُ من غلطٍ قد وصلَ إلى الخاصة فتداولوه في كلامهم أو في تأليفهم، ومِنْ ثمَّ اتجهت مصنفاتهم إلى الخاصة لتقويم لسانها، وإبعادها عن التأثر بالعامة.

- أنَّ بعضَ المؤلفين ذكروا نوعين من العامة، عامةٌ سفلى، وأخرى عليا، ولعلَّ أخطاءَ الفئة الثانية هيَ التي أخذت طريقها إلى الخاصة أما ما يتصلُ بالفئة الأولى فقد أعرضَ عن ذكرِه معظمُ المصنفين؛ لأنَّ أخطاءهم مما لا يعزبُ عمن تمسَّكَ بطرفٍ من الفهم والعلم.

وفي المعجم الوسيط: العامة من الناس خلاف الخاصة، والعامي: المنسوب إلى

---

(١) ينظر:(لحن العوام) لأبي بكر الزبيدي، تحقيق د. رمضان عبد التواب ص ٤ (مقدمة المحقق).

(٢) ينظر:(مصنفات اللحن، والتثقيف اللغوي حتى القرن العاشر الهجري)، د. أحمد محمَّد قدُّور، ص ٥٧ ٥٨، ٥٩، بتصرف.

العامة. ومن الكلام ما نطق به العامة على غير سنن كلام العرب. والعامية: لغة العامة ؛وهي خلاف الفصحى[١].

وفي قوله: (خلاف الفصحى) نظر. فالذي أراه أن العامية فصحى محرَّفة. وهذا ما ذكره الهاشمي في تعريف لغة العامة، قال: "هي العربية المشوبة بشيءٍ من اللحن "[٢].

دراسات سابقة

مِمَّا له صلة وثيقة بهذا البحث رسالة علمية، بعنوان: (لغة العامة في معجمات الألفاظ في القرن الرابع الهجري "دراسة لغوية") للباحث أسامة علاء الدين، تقدم بها إلى مجلس كلية الآداب في الجامعة الإسلامية ببغداد، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية و آدابها. في عام ١٤٣٢هـ ٢٠١١م

وأعترف أني لا أعلم عنها إلا بعد فراغي من بحثي. وكنت قد خشيت أن يكون وجودها حائلا دون نشر بحثي، فاستعرضت الرسالة، وتأملت محتواها، فألفيتها تُعَوِّل كثيرًا على معجَمَي: (جمهرة ابن دريد، وتهذيب اللغة للأزهري) لشعور الباحث – وهو مُحِقٌّ – أنَّ (من أكثر المعجمات التي اهتمت بكلام العامة في القرن الرابع الهجري هي معجمي: جمهرة اللغة لابن دريد، و تهذيب اللغة للأزهري. أمّا بقية معجمات هذا القرن فقد أشارت إلى بعض الكلمات العامّية في أثناء عرضها لمفردات اللغة؛ فقد كان همهم جمع الكلام الفصيح الصحيح) [٣].

ولكني – بعد النظر والتأمُّل – رأيت أن المجال يتسع لبحثي ؛ لكونه يخُصُّ معجمًا من المعجمات التي تختص بالصحيح من اللغة دون غيره، ولكون ما جاء في

---

(١) المعجم الوسيط ٢/ ٦٢٩.

(٢) جواهر الأدب ١/ ٣٣٨.

(٣) لغة العامة في معجمات الألفاظ في القرن الرابع الهجري "دراسة لغوية "١٦٦.

الرسالة السابقة من معجم الصحاح اقتصر على ما اتفق فيه الجوهري مع ابن دريد والأزهري.

وقد أفدت مما جاء في هذه الرسالة، وأضفت ما وجدته فيها مما له علاقة ببحثي.

فمن أمثلة ما تركه الباحث مما هو في الصحاح من لغة العامة ما جاء في تصغير (مال، وبيت)،فقد جزم الباحث أنه لم يجد من صيغ التصغير إلا مثالًا واحدًا هو (ثُبَيَّة). وتوافق بحثي مع هذه الرسالة في تسعة عشر موضعًا، وانفرد بستة وأربعين موضعًا.

ومن الدراسات السابقة – أيضًا – "مصنفات اللحن، والتثقيف اللغوي حتى القرن العاشر الهجري)، د. أحمد محمَّد قدُّور" وقد عُنِيَ بالجانب الدلالي لأَنَّهُ – كما يقول – "يقوم هذا الاختيار على منطلقات أساسية،

أولها: أن البحث العلمي المحكم يجب أن يكون مُحَدَّدًا بالمادَّة أو الزمن أو الاتجاه، كي يكون على قدر مقبول من المنهجية.

وثانيها: أنَّ هذا الاختيار للجانب الدلالي يُعَبِّر عن موقفنا من التطور وتقويمه "[1]. وهو مصنف كبير الفائدة، أفدت منه كثيرًا.

(١) مصنفات اللحن والتثقيف اللغوي حتى القرن العاشر لأحمد قدور ٨.

المبحث الأول

أولاً: المستوى الصوتي

حظيت الدراسات الصوتية بعناية علماء العربية قديمًا وحديثًا، لِمَا لها من أهمية في صحة الأداء اللغوي على وجه العموم، وقراءة القرآن الكريم على وجه الخصوص.

وما يعنينا هنا هو ما عُزِيَ للعامة مما يتعلق بالجانب الصوتي، وقد وجدت عددًا من المسائل في هذا الشأن هي:

١ - حذف الحركة

تخم: قال الجوهري: وهذا طعامُ مَتْخَمَة بالفتح. وأصله مَوْخَمَةٌ لأنهم توهموا التاء أصلية لكثرة الاستعمال. والعامة تقول التُّخْمَة بالتسكين [(١)].

الوارد في النطْق بالمصدر تحريك عين الكلمة. وأشار الجوهري إلى أن العامة تنطق ذلك بالتسكين فتقول تُخْمَة. والأصل (وُخَمَة) قُلِبت الواو تاءً. « والعرب يحولون هذه الواو المضمومة وغير المضمومة تاءً في مواضع كثيرة فقالوا في مصدر وَقَى يَقِي (تقاة) والتّكْلان من (وَكَلَ) والتَّوْلَجُ (فَوْعَل) من (وَوْلَج) وهذا كثير»[(٢)].

وهذه الظاهرة الصوتية مما كثر، ولكن الصرفيين لم يقيسوا عليها، ولذلك خرَّجوها على سبيل التوهم ؛لأنها - وإن استحكمت علتها- قليلة بالقياس إلى ما كان على خلافها. قال ابن جني بعد ذكر الألفاظ التي جرت فيها هذه الظاهرة «وهذه الألفاظ التي جمعتها وإن كانت كثيرة فإنه لا يجوز القياس عليها؛ لقلتها بالإضافة إلى ما لم تقلب واوه تاء» [(٣)].

---

(١) الصحاح ٥ / ٢٠٤٩ .

(٢) العين ٤ / ٣١٧.

(٣) سر صناعة الإعراب ١ / ١٦٣

فابن جني يرى أنه لا ينبغي أن يكون القياس إلا على ما اطَّرَد قياسًا واستعمالًا، أما الشاذ والنادر فليس قياسًا .

وما ذكره الجوهري من قول العامة تُخْمة بالتسكين قد جاء في شعر أنشده ابن الأعرابي [١]:

وإذا المِعْـــــدَةُ جاشـــــت فارمهـــــا بـــــالمنجنيق

بـــــثلاث مـــــن نبيـــــذٍ لـــــيس بـــــالحلو الرقيـــــق

تهضـــــم التُخْمَـــــة هضـــــماً حـــــين تجـــــري في العـــــروق

وذكر الهروي أن العرب تفتح الحرف الثاني منها والعامَّة تخالفها[٢]. وذكر أيضًا أن العامة لا تُخْطِئُ في أول هذا وإنما تُسَكِّنُ الخاء[٣].

وجعل الفَيُّومي التسكين لغة فقال: « التُّخَمَةُ: وزان رُطَبَة والجمع بحذف الهاء والتخْمة بالسكون لغة »[٤].

وعدهما ابن بري لغتين وفرَّق بينهما. فجعل الفُعْلَة للمفعول، وجعل الفُعَلَة للفاعل[٥].

وتسكين المتحرك ظاهرة من ظواهر العربية تندرج تحت قضايا التخفيف.

وابن قتيبة أخرج منها المفتوح فقال: « ولم يسكِّنُوا شيئاً من المفتوح لخفة الفتحة نحو (جمل وجبل وقتب) ولا يقولون: (جَبْل ولا جَمْل)... »[٦] وعدم وجوده مدونًا

---

(١) اللسان (وخم).

(٢) إسفار الفصيح ٦٩٤ .

(٣) المصدر السابق ٧١٠ .

(٤) المصباح المنير (تخم).

(٥) اللسان (لقط).

(٦) أدب الكاتب ص ١١٣ .

في كتب اللغة لا يعني عدم جوازه إذ وجوده يمكن حمله على التخفيف، ويمكن أن يقيد بألفاظ دون غيرها.

ذبح: الذُّبَحَةُ: وَجَعٌ في الحلق. يقال: أخذته الذُّبَحَة قال أبو زيد: ولم يعرف الذّبْحَة بالتسكين الذي عليه العامة(١).

هكذا يراه الجوهري، وصريح كلامه أن اللغة ضمُّ الذال وفتح الباء، ونَقَل عن أبي زيد إنكار التسكين، ونسب هذه اللغة للعامة. ونسبتها للعامة يقتضي أحد أمرين:

الأول: أن تكون لحنًا وخطأ في اللغة لا يجوز النطق بها.

والآخر: أن تكون لغة ضعيفة، أو أقل شأنًا من الفتح، فحينئذ ينبغي أن يصار إلى اللغة العالية. وعند الأزهري بتسكين الباء: داءٌ يأخذ في الحلق وربما قتل. أما بالفتح فواحدة الذُّبَح وهو نبات له أصل يُقْشَرُ عنه قِشْرٌ أسود، فيخرج أبيض كأنه جَزَرَة حلوٌ طيب يؤكل. ونقل عن أبي عبيد عن الأصمعي التفريق بين فتح الباء وتسكينها(٢).

وجعلها ابن دريد لغتين في المعنى نفسه قال: « والذُّبَحة بفتح الباء وتسكينها داء يصيب الإنسان في حلقه »(٣).

ولما كان الجوهري لم يُخَطِّئْ لغة التسكين فيمكن القول بأنه يرى أنها لغة دون لغة الفتح ولذا أشار إليها.

ومن هذا نجد أن لغة التسكين يمكن قبولها، واستعمالها، وإذا نظرنا في استعمال الناس اليوم نجد أنهم يستخدمون لغة التسكين ولكنهم يفتحون الذال فيقولون (ذَبْحَة) ويشتهر عند الأطباء ما يسمى بالذَّبْحَةِ الصدرية.

---

(١) الصحاح ١ / ٣٦٢.

(٢) التهذيب ٤ / ٤٧٢.

(٣) الجمهرة ١ / ٢١٧.

عجم: الْعَجَمُ بالتحريك: النوى، وكل ما كان في جوف مأكولٍ، كالزبيب وما أشبهه. يقال: ليس لهذا الرمان عَجَمٌ. قال يعقوب: والعامة تقول عَجْمٌ بالتسكين[١].

وما ذكره الجوهري في هذا الموطن موافق لما عند ابن السكيت[٢]، على حين أنه ذكر في موطن آخر أن الْعَجْمَ بالتسكين صغار الإبل، ومصدرُ عَجَمْتُ العود أَعْجُمُه. والنَّوى واحدته عَجَمَة وأن الْعَجَم بالفتح الأعاجم[٣].

وفي موطن ثالث ذكر أن الْعَجْم بالتسكين صغار الإبل ومصدر عَجَمْت. ولم يذكر النوى. وأن الْعُجْمَ بالضَمِّ والتسكين الْعَجَم ؛يريد الأعاجم[٤].

وبهذا يتضح أن ما نُسِبَ إلى العامة جاء في موطن آخر على أنه الأصل.

وجاء عند ابن قتيبة في باب ما جاء محركًا والعامة تسكنه[٥].

وقد جاء في أبنية الأسماء من ذوات الثلاثة لغتان فَعْلٌ وفَعَلٌ[٦] فلا أرى مانعاً أن يكون هذا منه.

أما الاستعمال الحالي - فيما أعلم - فهو بالفتح وهو عربيٌّ جاء امتدادًا لما ذكره أصحاب المعاجم. ومن سَكَّنَ فله مما ذُكِرَ من لغة التسكين سند. والله أعلم.

٢-بين الفتح والكسر

١-جرب:الجِرَابُ معروفٌ والعامة تفتحه[٧].

من هذا النص نجد أن الجوهري لم يذهب إلى تخطئة الفتح - وإن كانت نسبته

---

(١) الصحاح ٥ / ١٩٨٠.

(٢) إصلاح المنطق ص ١٧٣.

(٣) المصدر السابق ص ٥٨.

(٤) المصدر السابق ص ١٣٠ - ١٣١.

(٥) أدب الكاتب ص ٣٨٤.

(٦) المصدر السابق ص ٥٢٦.

(٧) الصحاح ١ / ٩٨.

إلى العامة تشعر بذلك – وقوله: الجراب معروف لعله أراد به الوعاء من إهاب الشاة، وله معنى آخر، فيطلق على اتساع البئر أو ما حولها. وذُكِرَ أنه جوف البئر من أولها إلى آخرها »[١].

ولكنا نجد عند ابن السكيت ما ينُصُّ على تخطئة الفتح؛ إذ يقول في إصلاحه: « وتقول: هو الجِراب ولا تقل الجَرَاب »[٢].

فنَهْيُهُ عن الفتح دليلٌ على تخطئته.

وجعله الكسائي مثل حِمار وجِوار وضِمار[٣] وهذا اتفاق على أن اللغة الكسر، والفتح لحن.

وهذا ما حكاه الفيروزأبادي، وجعل الفتح لحنًا أو لُغَيَّة. إشارة إلى الضعف فيما حكاه القاضي عياض وغيره[٤]. وهو أيضًا ما نقله الفيومي عن المتقدمين على سبيل الموافقة لهم[٥].ولذا لا أجد ما يبرر الفتح فيها، مع وجود هذه الأقوال التي ساقها أصحابها على سبيل الاستيثاق من صحة ما نقلوه.

٢–جنز: الجِنازة: واحدة الجنائز. والعامة تقول: الجَنَازةُ بالفتح. والمعنى للميت على السرير، فإذا لم يكن عليه الميّت فهو سريرٌ ونَعْشٌ[٦].

هذا الموضع من المواضع التي ذكرها الجوهري مريدًا بذلك التنبيه إلى الصحيح من اللغة في هذه اللفظة دون نصٍّ على تخطئة ما تنطق به العامة.

---

(١) التهذيب ١١ / ٥٢.

(٢) ص ١٧٤.

(٣) ما تلحن فيه العامة ص ١١٥.

(٤) انظر: القاموس المحيط والتاج (جرب).

(٥) المصباح المنير (جرب).

(٦) الصحاح ٣ / ٨٧٠.

وذكر ابن السكيت هذا في باب الفَعَالة والفِعالة بمعنىً واحد[١].

وأوردهُ مرة أخرى في باب ما هو مكسور الأول مِمّا فتحته العامة أو ضمته[٢].

ولم ينص في هذا الموضع على تخطئة نطق العامة، ولكنه في الموضع الأول يُلْمِحُ إلى جواز الأمرين على أنه لغتان معروفتان عند العرب.

وجعل ابن قتيبة هذه اللفظة في باب ما جاء مكسورًا والعامة تفتحه[٣]. ولم يُخَطِّئْ نطق العامة.

وأورده في باب ما جاء فيه لغتان استعمل الناس أضعفهما قال: « ويقولون الجَنازة والأجود الجِنازة »[٤].

وفي هذا نص صريح على أنها لغة العرب-وإنْ وصَفَها بالضَّعْف-.

وجعله مرة ثالثة في باب ما جاء على فعالة فيه لغتان فَعَالة وفِعالة[٥].

ومن هذا يمكن القول بأنها لغة عربية مقبولة لا يُثَرَّب على من استعملها. وهذا الخلاف في الاستعمال بالفتح والكسر في هذه اللفظة لا زال مستمرًا إلى يوم الناس هذا.

٣-رصص

الرَّصاص بالفتح معروف، والعامة تقوله بكسر الراء[٦].

هكذا دوَّنَه الجوهري في صحاحه، ولم يخَطِّئْ العامة فيما تنطق به، وإنما ذكره على سبيل الإخبار. ويمكن أن يقال في هذا ما قيل فيما سبق من حيث استنتاج أنه إما أن يُخَطِّئَ ؛والتخطئة هنا تفهم ضمنًا، وإما أنه يشير إلى اللغة العالية في اللفظة.

---

(١) إصلاح المنطق ص ١١١.

(٢) المصدر السابق ص ١٧٣.

(٣) أدب الكاتب ص ٣٩٢.

(٤) المصدر السابق ص ٤٢٤.

(٥) المصدر السابق ص ٥٥٠.

(٦) الصحاح ٣ / ١٠٤١.

وابن السكيت ذكره فيما جاء من الأسماء بالفتح فقال: « وهو الرَّصاص ولا تقل الرِّصاص »[١] ونصُّ ابن السكيت صريح في تخطئة الكسر. ونقل الأزهري عن سلمة عن الفراء أن الرَّصاص أكثر من الرِّصاص[٢].

ونسب ابن قتيبة الكسر للعامة فجعله في (باب ما جاء مفتوحًا والعامة تكسره) [٣] ونص في موضع آخر على جواز استعمال اللغتين لكن الفتح أفصح فجعله في باب (ما جاء فيه لغتان استعمل الناس أضعفهما) [٤] واقتصر ثعلب في فصيحه على على الفتح فقال في (باب المفتوح أوله من الأسماء): وهو الرَّصاص[٥].

ونقل الزَّبيدي عن شيخه (ابن الطيب الفاسي) أنه مثلث الراء فقال: « قال شيخنا: وكنا نسمع من أفواه الشيخ أن الرصاص مثلث، ولم نره منصوصاً »[٦].

ومن هذا يمكن القول بأنهما لغتان الفتح أشهر، والكسر أقل، ولكن لا تُرَدُّ لغة الكسر.

٤-**الطيلسان**: الطَّيْلَسَانُ بفتح اللام: واحد الطيالسة وهو نوع من الأكسية. والهاء في الجمع للعجمة؛ لأنه فارسي معرب. والعامة تقول الطيلسان بكسر اللام[٧].

هذا - كما أشار الجوهري- فارسي معرَّبٌ أصله (تالِسان كما أشار الفيروز آبادي)[٨].

---

(١) إصلاح المنطق ص ١٦٣.

(٢) التهذيب ١٢ / ١١١.

(٣) أدب الكاتب ٨١ .

(٤) المصدر السابق ٣٢٦ .

(٥) الفصيح ٢٨٩ .

(٦) التاج (رصص).

(٧) الصحاح ٣ / ٩٤٤.

(٨) القاموس (طلس).

وذكر القاضي عياض أنها بفتح اللام وكسرها، ونسب إلى الخليل قوله (ولم أسمع فيعِلان بالكسر غيره، وأكثر ما يأتي فيعَلان مفتوحاً أو مضمومًا، ولم يعرف الأصمعي الكسر)[١].

وقال المنشي: « الطيلسان مثلثة اللام عن عياض، معرب تالتان »[٢].

وقد يتوسع في الأعجمي ما لا يتوسع في غيره، ومنه هذا اللفظ.

٥- **فصص**: فَصّ الخاتم: واحد الفُصُوص. والعامة تقول: فِصّ بالكسر[٣].

نص الجوهري في هذا الموضع على أن اللغة فتح الفاء، وأن كسرها لغة العامة.

ولم يُخَطِّئ الكسر وإن كان يشعر كلامه بأنها دون لغة الفتح.

وقد وَهَّم الفيروزأبادي الجوهري في تلحين لغة الكسر[٤] والجوهري لم ينسب هذه اللغة إلى اللحن، وإنما غاية ما يشعر به كلامه أنها دون لغة الفتح.

وجاء عند ابن قتيبة في باب ما جاء فيه لغتان استعمل الناس أضعفهما أن لغة العامة الكسر، وفَصٌّ بالفتح أجود[٥].

وعند ابن السكيت: « تقول هو فَصُّ الخاتم، ويأتيك بالأمر من فَصِّه، أي: من مفصِلِه يفصِلُه لك... فالكلام في هؤلاء الأحرف الفتح. ويقال فِصّ الخاتم بالكسر، وهي لغة رديئة »[٦].

ونسب إلى أبي عبيدة قوله: يقال فِصٌّ وفَصٌّ[٧] دون ترجيح لغة على أخرى.

---

(١) مشارق الأنوار ١ / ٣٢٤.

(٢) رسالة في التعريب ص ١٧٨، والذي عند عياض هو ما ذكرته قبل.

(٣) الصحاح ٣ / ١٠٤٨.

(٤) القاموس (فصص).

(٥) أدب الكاتب ص ٤٢٤.

(٦) إصلاح المنطق ص ١٦٢.

(٧) إصلاح المنطق ص ٣٠.

ولهذا يمكن أن تقبل اللغتان في هذا اللفظ.

ويضاف لها الضَّمُّ الذي يُسْمَعُ اليوم عند بعض قبائل جنوب المملكة، فمنذ الصغر لم أسمع عندهم إلا الضمَّ. فالكلمة مثلثة الفاء نصَّ على ذلك الفيروزآبادي وغيره[١].

٦- بين الضم والفتح

١-جنبذ: الجُنْبُذَة بالضم: ما ارتفع من الشيء واستدار كالقبة. قال يعقوب: والعامة تقول جُنْبَذَةٌ بفتح الباء[٢].

فسَّر الجوهري هذه اللفظة وأبان معناها. وعزا إلى ابن السكيت استعمال العامة لها بفتح الباء. وما عزاه لابن السكيت صحيح؛ حيث نجده في إصلاح المنطق في باب ما جاء مضمومًا[٣].

ولم يشر ابن السكيت إلى تخطئة هذه اللغة أو تصويبها، وكذا الجوهري اكتفى بالعزو دون تعليق، وقال الفيروزآبادي: (الجُنْبُذَة وقد تُفْتَح الباءُ أَي مع ضمّ الجيم على كلّ حال أَو هُو لَحْنٌ... وهو فارسيٌّ مُعَرَّب وأَصله كنبد)[٤]

فيكون فتح الباء في استعمال العامة من باب التوسع في الألفاظ الأعجمية.

٢- صفح: « قال أبو عبيدة: يقال ضربه بصُفْح السيف والعامة تقول بَصَفْح السيف - مفتوحة - أي بِعُرْضِهِ. وصفيحة الوجه بَشَرَة جلده »[٥].

نقل الجوهري هنا عن أبي عبيدة أن اللغة فيه الضَّمُّ، وأن العامة تستعمله

---

(١) الغرر المثلثة والدرر المبثَّثة للفيروزآبادي ٤٩٣.والمثلث ذو المعنى الواحد من الأسماء والأفعال للبعلي ١٤١،ص ١٤١ .

(٢) الصحاح ٢ / ٥٦١.

(٣) ص ١٦٨.

(٤) تاج العروس (جبذ).

(٥) الصحاح ١ / ٣٨٣.

بالفتح.

وعند ابن السكيت أنه « يقال ضربه بصُفْحِ السيف بضمّ الصاد... وصَفْحُهُ لغة»[١].

وهذا نص صريح في أن ما نسبه الجوهري للعامة هو لغة صحيحة فصيحة يمكن استعمالها.

وأشار ابن قتيبة إلى استعمال اللغتين في (صَفْحِ وَجْهِهِ وصُفْحِ وَجْهِهِ)[٢] وهذا تقوية لقبول اللغتين في السيف والوجه. وأيدت ابن منظور وجود اللغتين: الضمّ والفتح، وتبعه الفيروزآبادي[٣].

٣- **مصص**: المَصُوصُ بفتح الميم طعام. والعامة تَضُمُّهُ[٤].

هكذا ينص الجوهري على أن الفتح معناه طعام، وأنّ ضَمَّهُ بهذا المعنى من لغة العامة. ولم يُخَطِّئْ لغة العامة، وإنما أشعر بأنها دون لغة الفتح.

و ذكر الحريري لغة الضم في الأوهام. ونصَّ على أن كلام العرب الفتح. ونَظَّر لذلك بِـ (غَسُول) و(بَرُود)[٥].

ولكن ورد في حديثٍ يُنْسَبُ إلى الخليفة الراشد علي رضي الله عنه أنه كان يأكل مُصُوصًا بِخَلِّ خَمْرٍ. قال ابن الأثير: « هو لحمٌ يُنْقَعُ في الخَلِّ ويُطْبَخُ. ويَحْتَمِلُ فتح الميم، ويكون فَعُولًا مِنَ المَصِّ »[٦].

ومن هذا نجد أن ما ذكره الجوهري لغة للعامة قد جعله غيره لغة صحيحة

---

(١) إصلاح المنطق ص ١٢٤.

(٢) أدب الكاتب ص ٥٢٩.

(٣) اللسان والتاج (صفح)

(٤) الصحاح ٣ / ١٠٥٧.

(٥) انظر تهذيب الخواص ص ١٣٥.

(٦) النهاية في غريب الحديث ٤ / ٣٣٧.

فصيحة.

على أنه ورد المَصُوص في المعاجم بمعنى آخر فجاءت بمعنى الناقة القَمِئة والمرأة المهزولة من داء قد خامرها[١].

٤- **عمق**: العُمَقُ، بضمِّ العين وفتح الميم: منزل بطريق مكة. والعامَّة تقول: عُمُق[٢].

بين الجوهري الضَّبط لاسم المكان، واستعمل الضبط بالعبارة ؛ منعًا للبس في نطقه. وسبقه إلى ذلك ابن السكيت، ووافقه الأزهري، ونَصَّ ياقوت على خطأ نطق العامة[٣].ولذا فالفتح هو الصحيح، ونطق العامة خطأ يصوَّب.

٥- **بين الضم والكسر**

صدم: الصِّدَام بالكسر داءٌ يأخذ رءوس الدّوابّ. والعامة تضمُّهُ وهو القياس[٤].

أشار الجوهري إلى أن العامة تضُمُّهُ، وأن فعل ذلك هو القياس. ومع ذلك ضبط الكلمة بالكسر، أخذًا بالسماع، على حين أن الأزهري ضبطه بالضم، ونقل عن الليث قوله: « والصُّدام: داء يأخذ في رؤوس الدواب... فَتَخْمص بطونها وتدع الماء وهي عطاشٌ أيامًا حتى تبرأ أو تموت... وقال بعضهم: الصُّدام: ثِقَلٌ يأخذ الإنسان في رأسه وهو الخشام »[٥].

وإشارة الجوهري إلى أن استعمال العامة هو القياس يعني أن مصدر (فَعَل) اللازم إذا دَلّ على داء فقياس مصدره الضم، كالصُّداع والزُّكام والدُّوار ونحوها.

---

(١) التهذيب ١٢ / ١٣١.

(٢) الصحاح ٤ / ١٥٣٣.

(٣) انظر: إصلاح المنطق ١٦٣،وتهذيب اللغة ١/ ١٩١، ومعجم البلدان ٤/ ١٦٦-١٦٧.

(٤) الصحاح ٥ / ١٩٦٥.

(٥) التهذيب ١٢ / ١٤٩.

وهو ما توافر في (صُدام) على ما نقله الأزهري، فيكون الجوهري حكى ما ثبت عنده أنه السماع، وحكى الأزهري موافقة السماع للقياس، فيكون ما نُسِب إلى العامة فصيحًا صحيحًا.

٦- بين التسكين والتحريك

١- **مغص**: الْـمَغْصُ بالتسكين تقطيع في المعى ووجعٌ. والعامة تقول: مَغَصٌ بالتحريك[١].

نقرأ في نص الجوهري هذا أن التسكين هو اللغة الصحيحة الفصيحة، وأن لغة التحريك هي للعامة ؛ دون أن ينص على تخطئتها.

وقد ذكر ابن السكيت أن اللغة فيها التسكين قال: «ولا يقال مَغَسًا ولا مَغَصًا »[٢] وهذا نص في النهي عن لغة الفتح، وبهذا يظهر في كلامه تخطئة ما نسبه الجوهري للعامة.

وأورده ابن قتيبة فيما جاء ساكنًا والعامة تحركه[٣] ونص ابن دريد على اللغتين فقال: « والْـمَغَصُ وجع يعترض في البطن بتسكين الغين وفتحها. مُغِصَ الرجل فهو ممغوص. ثم كثر ذلك حتى قالوا: «فلان مَغَصٌ من المَغَص إذا كان ثقيلًا بغيضًا »[٤].

وأفهم من نصّ ابن دريد هذا أن اللغتين جائزتان. وهما مستعملتان الآن في نواحٍ كثيرة، فمنهم من يستعملها بالتسكين، ومنهم من يستعملها بالفتح مع الإمالة بهذا المعنى.

وقد ذكر الحريري هذه اللفظة وأقر استعمالها بالفتح في معنى آخر فقال: « من

---

(١) الصحاح ٣ / ١٠٥٧.

(٢) إصلاح المنطق ص ١٨٠.

(٣) أدب الكاتب: ٣٨١.

(٤) الجمهرة ٣ / ٨٠.

أوهامهم قولهم للداء المعترض في البطن: الْـمَغَصُ بفتح الغين فيغلطون ؛ لأن الْـمَغَصَ بفتح الغين هو خيار الإبل، وأما اسم الداء فالْـمَغْصُ بإسكان الغين وقد يقال بالسين »[١].

واللحياني أقر اللغتين الفتح والتسكين فقد نقل عنه الصاغاني في بطنه مَغْسٌ بالتسكين ومَغَسٌ بالتحريك، أي التواء، مثل المغْص والمَغَص[٢].

ونصَّ الفيروزابادي على اللغتين ونسب الجوهري إلى الوهم في جعل التحريك لغة العامة[٣].

واللغتان منصوص عليها عند ابن دريد وابن سيده[٤].

وما أشار إليه الحريري من اختلاف دلالة لغة التسكين عن لغة الفتح يمكن أن يُصَنَّفَ ضمن الفروق اللغوية، ولكن كتب الفروق لم تشر إلى هذا. ويمكن أن يؤيد ما ذهب إليه الحريري ما قاله ابن فارس: «الميم والغين والصاد كلمتان متباينتان جدًّا. فالأولى المغْصُ: تقطيع في المِعَى ووجع. والأخرى: المَغَصُ يقال: هو الخيار من الإبل »[٥] ويفهم من كلام ابن سيده أن اللغتين في الدلالتين قال: « والمغْص. والمَغَص تقطيع في أسفل البطن... والمَغَصُ من الإبل والغنم الخالصة البياض وقيل البيض فقط واحدته مغَصة، والإسكان لغة »[٦].

٢- **نغل**: فلانٌ نَغِلٌ، إذا كان فاسد النسَبِ، والعامَّة تقول: نَغْلٌ [٧].

---

(١) تهذيب الخواص ص ١٣٥.

(٢) العباب ١ / ١٩٧ .

(٣) القاموس (مغص).

(٤) الجمهرة ١ / ٤٩٨، والمحكم (مغص) ٥ / ٢٥٤ .

(٥) المقاييس ٥ / ٣٣٩ (مغص).

(٦) المحكم ٥ / ٢٥٤ (مغص).

(٧) الصحاح ٥ / ١٨٣٢.

ذكر الجوهري لغة العامة ولم يُخَطِّئْها، ونصَّ ابن قتيبة على الكسر فيها، ولم ينْهَ عن استعمال العامة[١] وفي العين والتهذيب جاءت بالسكون موافقة لاستعمال العامة، وقد نصَّ الفيروزآبادي على اللغتين: الكسر والسكون [٢].

فعلى هذا لغة العامة لغة صحيحة فصيحة.

٧-المخالفة الصوتية

الجُدْية: الجدية، بتسكين الدال: شيء محشوٌّ يُجْعَل تحت دِفّتي السرج والرحل. وهما جَدْيَتان والجمع جدىً وجَدَيات بالتحريك. وكذلك الجِدِيَّة على فَعِيلة والجمع الجدايا ولا تقل جديدة والعامة تقولها[٣].

ينص الجوهري هنا على أن الجديَّة على فعيلة هي اللغة، أما جديدة فهي لغة العامة، ونهى عن قولها ؛مما يدل على أنه يخطئها.

ويبدو أن السبب في تخطئتها أنها لم تكن لغة عربية خالصة. فقد ذكر ابن دريد في الجمهرة أنها لغة المولدين[٤] وهم الذين كانوا بعد عصر الاحتجاج باللغة، وهو الذي حَدَّه العلماء بنهاية القرن الثاني الهجري في الحواضر، ومنتصف القرن الرابع في البوادي.

وكان العلماء لا يعتدون بكلامهم، لا شعرًا ولا نثرًا لعدم تمكنهم من الفصحى تمكن غيرهم.

ضحح: وقولهم: جاء فلانٌ بالضِّحِّ[٥]، أي: بما طلعت عليه الشمس، وما

---

(١) أدب الكاتب ٣٨٥.

(٢) انظر العين ٤/ ٤١٩، وتهذيب اللغة ٨/ ١٣٤، وتاج العروس (نغل).

(٣) الصحاح ٦ / ٢٢٩٩.

(٤) الجمهرة ٢ / ٧١.

(٥) هذا مثل. ينظر: الأمثال لأبي عبيد ١ / ٣٥، مجمع الأمثال للميداني ١ / ٢٨٦ .

جرت عليه الريح، يعني من الكثرة. والعامة تقول: بالضِّيح والريح وليس بشيءٍ[١].

في هذه المسألة يتحدَّث عن لفظة الضحّ على أن أصلها ضَحَحَ، ويُبَيِّنُ أن استعمال العامة يجري بقلب أحد الحرفين الذين هما من جنس واحد ياءً، ولأنه لا يجري على قاعدة صرفية قال عنه إنه ليس بشيء.

وهذا ما سبقه إليه ابن السكيت حين قال: « ولا يقال الضِّيح »[٢].

وجاء عند أبي عبيد أنّ الضيح ليس بشيء، إنما هو الضحّ. واستدل بما جاء في الحديث « لا يقعد أحدكم بين الضحّ والظّل »[٣]

وجاء في العين: « يقال الرّيح والضِّيح. والضيح: تقوية للفظ الريح، فإذا أُفْرِد فليس له معنى »[٤].

ويفهم من هذا أنه تسامح فيه على وجه الإتباع فكأن اقترانه بالريح سوغ استعماله على هذا الوجه[٥].قال الأزهري: « وغير الليث لا يجيز الضِّيح »[٦].

٨- التقارب الصوتي

زبق: دِرْهَمٌ مُزَأْبَقٌ، والعامة تقول: مُزَبَّق[٧].

في هذا نجد الجوهري يذكر أنَّ وصف الدرهم حينما يكون مطليًّا بالزئْبَق مُزَأْبَق بالنظر إلى ما اشتقت منه وهو الزِّئْبَق. وأن العامة تفرّ من الهمز فَتُضَعِّفُ الباءَ وتُسْقِطُ الهمزَ. ولم يخطِّئ الجوهري لغة العامة ولم يَنْهَ عن استعمالها.

---

(١) الصحاح ١ / ٣٨٦.

(٢) إصلاح المنطق ٢٩٥.

(٣) الأمثال ١٨٨.

(٤) العين ٣ / ٢٦٧.

(٥) انظر: المحكم لابن سيده (ضيح).

(٦) التهذيب ٥ / ١٦٠.

(٧) الصحاح ٤ / ١٤٨٨.

لكنّ ابن قتيبة نفى صحة استعمال العامة وأنه لا يقال مُزَبّق. وكذلك فعل ابن بريّ[١]. لمخالفته للأصل الذي اشتق منه.

وقد تُكْسَر الباء مع التضعيف فيقال: دِرْهَمٌ مُزَبِّقٌ كمُحَدِّب: مَطلي بالزِّئْبَقِ[٢].

٩-الهمز والتسهيل

١-واتيته: تقول: آتيته على ذلك الأمر مواتاة، إذا وافقته وطاوعته. والعامة تقول: واتيته[٣].

وجعلها ابن قتيبة في باب ما يهمز من الأسماء والأفعال، والعوام تبدل الهمزة فيه أو تسقطها[٤]. وفي العين، أنه لا يقال واتيته إلا في لغة قبيحة لأهل اليمن، فهم يخففون الهمزة فيها وما ماثلها بقلبها واوًا، فيقولون: واتيت وواسيت وواكلت، وتبعه في ذلك الأزهري، ولكنه لم يحكم عليها بالقبح، وذكر ابن السيد أنَّ الأخفش حكى: آخذته وواخذته، وعلى هذا القياس يجري ما كان مثله، وذلك أنها لغة غير مختارة ولا فصيحة[٥].

ولعل الذي جعل هؤلاء الأئمة يخَطِّئون التخفيف هنا هي القاعدة الصرفية التي تحكم بأنَّ الهمزتين إذا التقتا في كلمة واحدة فالتخفيف للثانية، والتخفيف هنا تمَّ للأولى.

ولكن ابن دريد ذكر لغة العامة على أنها لغة صحيحة فقال: « وَاتَيْتُهُ مُواتاةً

---

(١) أدب الكاتب ص ٣٩٢،والمعرب من الكلام الأعجمي ٣٤٦.

(٢) تاج العروس (زأبق).

(٣) الصحاح ٦ / ٢٢٦٢.

(٤) أدب الكاتب ٣٦٩.

(٥) انظر العين ٨/ ١٤٧،والتهذيب ١٤/ ٣٥٢،والاقتضاب ٢/ ١٧١.

ووِتاءً ، إذا طاوَعْتُهُ »[١].

والقول في استعمال العامة: واتى، هو القول في واز ووامر التابعتين.

٢-أزر: وآزرت فلانًا، أي: عاونته. والعامة تقول: وازرتُه[٢].

هكذا يراها الجوهري، وكما سبق في مواطن كثيرة لم يخطئ لغة العامة في هذا الاستعمال، ولكنه أشعر بأن الهمز هو اللغة، إن لم تكن هي الصحيحة فهي الأعلى. وقد جعله ابن قتيبة في باب ما يهمز من الأسماء والأفعال والعوامّ تبدل الهمز فيه أو تسقطها[٣].

ولكنه أشار إلى لطيفة، وهي أن استعمال (وازرته) صحيح فصيح حين يكون بمعنى صرت له وزيرًا[٤].

وكأنه هنا نظر إلى الأصل المأخوذ منه اللفظ. فآزرته على الأمر بمعنى أعنته وقويته مأخوذ من (الأَزْرِ) وهو القوَّة والشدة.

ووازرته صرت وزيرًا له من الوَزَرِ وهو الجبل الذي يعتصم به من الهلاك[٥].

٣- أمر: وتَأَمَّرَ عليهم، أي: تسلَّطَ. وآمَرْتُهُ في أمري مؤامَرَةً ؛ إذا شاورته. والعامة تقول: وَامَرْته[٦].

ما نسبه الجوهري إلى العامَّة هنا هو قلب للهمزة الأصلية واوًا على وجه التخفيف؛ كما في آخيت زيدًا وواخيته. والواو هنا مخلصة وليس فيها شيء من بقية الهمزة[٧].

---

(١) الصحاح الجمهرة ٣/ ٢١٦.

(٢) الصحاح ٢ / ٥٧٨.

(٣) أدب الكابت ص ٣٦٩.

(٤) المصدر السابق.

(٥) اللسان (وزر).

(٦) الصحاح ٢ / ٥٨٢.

(٧) انظر سر صناعة الإعراب ٢ / ٥٧٣ - ٥٧٤.

وذكر الفيومي أنها لغة يمانية يقال: واخذه مواخذة. وقرأ بعض السبعة: « لا يواخذكم الله » بالواو على هذه اللغة. والأمر منه: وَاخِذْ[١].

واللهجة اليمانية ليست من ضمن اللهجات التي تسهل الهمزة، ومع ذلك نقلت إلينا المعاجم أمثلة من الأفعال المهموزة مما كانت همزتها على الواو نُطقَ بها من همز، مثل يؤاتي جاء فيها يواتي وواتيت بدلًا من آتيت[٢].

وقد جعله بعض المحدثين من الخطأ في الاشتقاق من المضارع[٣].

وما نقلته المعاجم قديمًا واستمر إلى العصر الحديث يجعلنا نقول إنها لغة عربية، يمكن قبولها وتصويبها، لأنها لا تتعارض مع ما ورد في الفصحى من تسهيل الهمز الذي اشتهر به الحجازيون، وورد كثيرًا في القراءات القرآنية والشعر، فالمتحدث بها له مستندٌ وسلف.

على أن مسألة اللهجات ونسبتها إلى القبائل تكون على سبيل التغليب. فالحجازيون مثلًا يسهلون الهمزة ومع هذا فقد حققها بعضهم.

ولذلك نسمع تَوَخّر في تَأَخَّر وتفاول في تفاءل وغيرهما كثير[٤].

٤-حدأ: ومنه قولهم حِدَأ حِدَأ وراءكِ بِنْدُقَة. قال ابن السكيت: هو ترخيم حِدَأَة، والعامة تقول حَدَا حَدَا بالفتح غير مهموز[٥].

نجد في هذ النص أن الجوهري يعزو إلى ابن السكيت نسبة فتح الحاء وترك الهمز إلى العامة، ولم يُبَيِّنْ رأيه فيما نقل. وما ذكره عن ابن السكيت ليس بنَصِّهِ فقد

---

(١) المصباح المنير ص ٦ - ٧.

(٢) تاج العروس ١٠ / ١٠.

(٣) اللهجات العربية القديمة ص ٩٢.

(٤) انظر المصدر السابق.

(٥) الصحاح للجوهري ١ / ٤٣.

أورده في باب ما يُهْمَزُ مما تركت العامة همزه، قال: « ويقال هي الحِدأة والجمع حِدَأٌ مكسور الأول مهموز، ولا تقل حَدَأة. وتقول في هذه الكلمة (حِدَأ حِدَأ وراءكِ بُنْدُقة) وهو ترخيم حِدَأة. وزعم ابن الكلبي عن الشرقي أن حِدَأة وبُندقة قبيلتان من قبائل اليمن »[١].

وفي الباب نفسه ذكر أن الحَدَأ: الفووسُ واحدتها حَدَأة[٢]. هكذا بدون همز.

ومن هذا نستدل على صحة اللفظ وخطأ الدلالة حينما يستعمل بالفتح؛ مرادًا به الطائر المعروف. أما حينما يراد به الفووس فصحيح.

وقد فَرّق بينهما ابن قتيبة في باب الحروف التي تتقارب ألفاظها وتختلف معانيها فقال: « والحَدَأة الفأس ذات الرأسين وجمعها حَدَأٌ. والحِدَأة الطائر وجمعها حِدَأٌ »[٣].

وذكر ابن السكيت في ما يضعه الناس في غير موضعه أنَّ قول الناس: حَدَأَ حَدَأ وَرَاكِ بُنْدَقَة عند الطُّوسي بالكسر حِدَأ، وعند يعقوب بفتح حَدَأ، قال: هو حَدَأ بن نَمِيرَة بن سعد العشيرة وهم بالكوفة، وبُنْدُقة من مَظَّة وهو سفيان بن سِلْهِم بن الحكم بن سعد العشيرة، وبُنْدُقة باليمن فأغارت حِدَأ على بُنْدُقة فنالت منهم ثم أغارت بُنْدُقة على حَدَأ فأبادتهم [٤].

وقبيلة الحَدَا بفتح الحاء من غير همز موجودة في اليمن في العصر الحاضر، وتنطق بهذا، وهي مديرية من مديريات محافظة ذمار، تبعد مسافة (٣١ كم) عن ذمار. ونخلص من هذا إلى أنه يمكن قبول الفتح مع ترك الهمز في اسم القبيلة؛ لتوافر

---

(١) إصلاح المنطق ص ١٤٧.

(٢) المصدر السابق ص ١٤٩.

(٣) أدب الكاتب ص ٣٢٢.

(٤) إصلاح المنطق ص ٣١٦، ٣١٧.

الدلائل على صحته ولسريانه إلى وقتنا الحاضر.

٥- **رَآس**: يقال لبائع الرءوس: رَآس. والعامة تقول: رَوَّاس[١].

هذه المسألة تتصل بالنسب. والنسب على فعَّال قال عنه سيبويه: إنه وإن كان كثيرًا في كلام العرب، ولكنه مقصور على السماع، فلا يقال لصاحب الدقيق دقَّاق، ولا لصاحب الشعير والبرّ شعَّار وبرّار[٢].

وجعل المبرد ذلك قياسًا مطَّردًا لكثرة ما ورد من هذه الصيغة في النسب[٣]. وبهذا أخذ مجمع اللغة العربية، فقرر في محضر الجلسة السادسة والعشرين استعمال (فعَّال) في النسبة إلى الشيء[٤].

والنسبة بهذه الصيغة إما أن تعني كونها حِرْفَةً لكثرة المزاولة وهو الكثير، وإما بالبيع، وإما بملازمة المنسوب إليه[٥].

والذي يعنينا هنا هو استعمال العامة الصيغة بالواو بدلًا من الهمز كما حكاه الجوهري. وقد جعل ابن قتيبة هذه المسألة في باب ما يهمز من الأسماء والأفعال والعوامُّ تبدل الهمزة فيه وتسقطها[٦]. وقال فيها: رآس ولا يقال روَّاس[٧]. ومعنى هذا أنه يخطئها ولا يجيز استعمالها. ولكن قلب الهمزة واوًا جارٍ في العربية، سواء كانت أصلًا أم بدلًا أم زائدة.

٦- **فأم**: الفئام: الجماعة من الناس، لا واحد له من لفظه. والعامة تقول: فيام

---

(١) الصحاح ٣ / ٩٣٢.

(٢) الكتاب ٣ / ٣٨١ - ٣٨٢.

(٣) المقتضب ٣ / ١٦١.

(٤) قرار رقم ١٢ ص ٣٥ جـ١ مجلة المجمع.

(٥) انظر القول الفصل للشيخ عبد الحميد عتر ص ١٤٢.

(٦) أدب الكاتب ص ٣٦٩.

(٧) المصدر السابق ص ٣٧٠.

بلا همز[١].

هذه من المسائل التي جاءت في ذكر لغة العامة وهي أن أصل الكلمة مهموز والعامة تبدل الهمز ياءً. والجوهري في هذا لم ينقد لغة العامة ولم يخطئها.

وأورد ابن السكيت اللفظة فيما يُهمز مما تركت العامة همزةُ. ولم يخطئها أيضًا.

وسبب عدم التخطئة - فيما أظن - أن هذه راجعة إلى مذهب التسهيل الذي ورد في بعض لغات العرب، وجاءت به بعض القراءات القرآنية الصحيحة. فقد قرأ أبو جعفر وهو قارئ المدينة قول الله تعالى: ﴿ رئاء الناس ﴾[٢] بإبدالها ياءً[٣].

وذكر أبو حيان في تفسيره أنه قرأ بها طلحة بن مصرف وقال إنها مروية عن عاصم[٤].

ولهذا يكون ما نُسِب إلى العامة هو لغة عربية مقبولة لا يُخَطّأُ من استعملها.

٧- **ملأ**: الْـمَلْءُ بالفتح: مصدر ملأت الإناء، فهو مملوء، ودلوٌ ملأى على فَعْلَى وكُوزٌ مْلآنُ. والعامة تقول: مَلَا مَاء[٥].

في هذا النص نجد أن الجوهري يتحدث عن الهمزِ وتَرْكِهِ في هذه الكلمة، ويجعل الهمزَ هو اللغة ، وتركَه لغةَ العامة.

وحين نُقَلِّبُ المصادر نجد أن التخفيف وارد عن العرب وله شواهد فقد نقل ابن منظور عن أبي حاتم أنه يقال: حُبٌّ ملآنُ وقِرْبَةٌ مَلأَى، وحِبَابٌ مِلاءٌ.

قال: «وإن شئت خففت الهمزة فقلت في المذكر مَلانُ وفي المؤنث ملًا. ودَلْوٌ مَلًا. ومنه قوله:

---

(١) الصحاح ٥ / ٢٠٠٠.

(٢) من الآية ٢٦٤ من سورة البقرة.

(٣) النشر ١ / ٣٩٦.

(٤) البحر المحيط ٢ / ٣٢١.

(٥) الصحاح ١ / ٧٢ - ٧٣.

حَبَّذا دَلْوُك إذ جاءت مَلاً

أراد مَلْأَى. ويقال مَلَأْته مَلْأً بوزن مَلْعًا فإن خففت قلت مَلًا ؛ وأنشد شمر في مَلًا غير مهموز بمعنى مَلْءٍ:

وكائن ما ترى من مُهْوَئِنٍّ مَلا عَيْنٍ وأَكْثِبَةٍ وقُورِ

أراد مَلْءَ عَيْن فخفف... وكُوزٌ مَلآن والعامة تقول: مَلًا ماءً »[١].

فالهمز لغة، وتركه لغة. وترك الهمز له شواهده التي تجعلني أقول إن ما نسبه الجوهري للعامة وأَشْعَرَ بهذه النسبة بدونيتها يمكن قبولها، وجعلها على قدرٍ مساوٍ للغة الهمز لاسيما أن تسهيل الهمز من سنن العرب في كلامها. وكان ذلك في القديم، فتحقيق الهمزة ينسب إلى تميم وغيرهم من قبائل وسط الجزيرة وشرقيها، والتخلص من الهمزة ينسب لمعظم البيئة الحجازية. وليست هذه القاعدة مطردة[٢]. ولا يزال مستمرًا في لغاتنا المعاصرة.

١٠ - إبدال الثاء تاءً

ثجر: الثجير: ثُفْلُ كُلِّ شيءٍ يُعْصَرُ. والعامة تقوله بالتاء [٣].

نصَّ الجوهري على استعمال العامة لهذه اللفظة بإبدال الثاء تاءً. وأصل اللفظة أعجمية عرَّبتها العرب بإبدال التاء ثاءً، ثم عادت العامة بها إلى أصلها الأعجمي، وهذا ما أكده ابن دريد، وأبو علي القالي [٤].

وجاء الإبدال بين التاء والثاء في لغة العرب، وهو إبدال بين حرفين متجاورين في المخرج، متحدين في الصفة. فالثاء من حيث المخرج صوت أسناني. والتاء: صوت

---

(١) اللسان (ملأ).

(٢) انظر: في اللهجات العربية د. إبراهيم أنيس٦٨.

(٣) الصحاح٢/ ٦٠٤.

(٤) الجمهرة ٢/ ٣٢، والبارع في اللغة ٦٦٧.

أسناني لثوي. أمَّا من حيث الصفة، فالثاء: صوت رخو احتكاكي مهموس رقيق. و التاء: صوت شديد (انفجاري) مهموس رقيق[١].

١١- إبدال التاء طاءً

لتخ: وسكران مُلْتَخّ: أي مختلط عقله . والعامة تقول: ملطَخّ[٢].

يذكر الجوهري أن الوصف يجري على مادة الكلمة (لَتَخَ). وأن العامة استعملت هذا اللفظ بالطاء بدلًا من التاء.

والعجب أن الجوهري هنا خالف ابن السكيت الذي يتابعه كثيرًا، ويتفق معه في أغلب المواطن التي نقل عنه فيها. فابن السكيت في هذا الموطن يجعل اللغتين صحيحتين ولكنه نهى عن استعمال (مُتَلَطّخ)[٣].

وأظن أن سبب نهيه عنها اختلاف الدلالة.

فابن منظور نص على أن اللتْخَ لغةٌ في اللطْخ[٤].

فاللغتان مستعملتان وجائزتان. والجوهري حينما نسبها للعامة لم يخطئها ولم يَعِبْ عليهم الاستعمال، والتاء والطاء أختان متجانستان، فهما نطعيتان، ويحصل بينهما تبادل عند الصرفيين، ولكن هذا الموضع ليس منها، ولذا يمكن عَدُّ التبادل بينهما هنا إبدالًا لغويًّا، ويُؤَيِّد هذا وجود اللطخ واللتخ في الإبدال اللغوي عند أبي الطيِّب، (يقال): هو سكران مُلْتَخٌّ وملْطَخٌّ: أيْ مختلط العقل [٥].

١٢- إبدال الهمزة عينًا

أصر: أَصَرَه يَأْصِرُه أَصْرًا: حَبَسَهُ. والموضع مَأْصِرٌ ومَأْصَرٌ. والجمع مآصر.

---

(١) انظر: لغة العامة في معجمات الألفاظ في القرن الرابع الهجري "دراسة لغوية٣٦.

(٢) الصحاح ١ / ٤٣٠.

(٣) إصلاح المنطق ص ٣١٢.

(٤) اللسان (لتخ).

(٥) الإبدال اللغوي لأبي الطيب ١٢٦.

والعامة تقول: مَعَاصِر[١].

القضية هنا قلب الهمزة عينًا فيما عزاه الجوهري للعامة. وما ذكره الجوهري هنا نقله ابن منظور ولم يزد عليه[٢].

والإبدال هنا إبدال لغوي وقد أبدلوا الهمزة عينًا في غير (عَنْ) وجعلوا منه بيت طُفَيْل:

فنحن منعنا يومَ حَرْسٍ نِسَاءكُم غداةَ دعانا عامرٌ غير معتلي

أي: غير مُؤْتَلي. وقالوا رَجُلٌ إنْزَهْوٌ وعِنْزَهْوٌ، أي: ذو كِبْرٍ. فكل هذا يشير إلى جواز أن تكون العين بدلًا من الهمزة[٣].

وهما حرفان حلقيان فإبدال أحدهما من الآخر قد يسوغ، إما بحثًا عن الخفة، وإما لكثرة الاستعمال وإما لسبب آخر.

١٣- إبدال الكاف قافًا

ركك: ركك رَكّ الشيءُ: أي رَقَّ وضَعُفَ. ومنه قولهم: اقْطَعْهُ مِنْ حَيْثُ رَكَّ. والعامة تقول: من حيث رَقَّ[٤].

هنا يتحدث الجوهري عن (ركّ) و(رقّ) بمعنى ضَعُف، ونسب إلى العامة قلب الكاف قافًا. وعند التدقيق في اللفظين نجد أن أصحاب المعاجم ، ذكروا كُلًّا منهما في بابه.

يقال رَقَّ الشيء يَرِقُّ من باب ضَرَب ومنه « يقال: رَقَّتْ عظام فلان، إذا كَبِر » بمعنى وهنت وضعفت. « والرِّكُّ: مَطَرٌ ضَعيفٌ »[٥]. وقد اتفق اللفظان في الحرف

---

(١) الصحاح ٢ / ٥٧٩.

(٢) اللسان (أصر).

(٣) انظر سر صناعة الإعراب ١ / ٢٣٥ - ٢٣٦.

(٤) الصحاح ٤ / ١٥٨٧.

(٥) التهذيب للأزهري ٨ / ٢٨٦و٩/ ٤٤٤

الأول، واختلفا في الحرف الثاني المضعَّف. وتقاربا في المعنى، وقد جعل ابن جني ما شابه هذا من تَصاقُب الألفاظ لتصاقب المعاني، مكان من أمثلته على ذلك (أَزَّ وهَزَّ)[١].

وقد ذكر الحريري أنهم « يقولون: اقْطَعْهُ من حيثُ رَقَّ، وكلام العرب: من حيث رَكّ أي من حيثُ ضَعُفَ، ومنه قيل للضعيف الرأي: ركيك »[٢]. ولم يعقب ابن منظور على قوله بشيءٍ[٣] على حين أنا نجد أن القاف تبدل من الكاف في العربية.

فقد قالوا: امْتَكّ الفصيل ما في ضرع أمه وامْتَقّ وتَمَقَّق وتَمَكَّكَ إذا شربه كلَّه وقد جعلت القاف في هذا بدلًا من الكاف، وعكس هذا يقع أيضًا فقد قالوا: أعرابيٌّ كُحٌّ وأعرابيةٌ كُحَّةٌ أي قُحٌّ وقُحَّة والكاف هنا بدل من القاف لأن الجمع أقحاحٌ ولم يُسْمَعْ أَكْحَاح[٤].

وجعل الخفاجي هذا من باب المجاز والاتساع في اللغة، فإنه يلزم من رقَّة الثوب عدم قوته، فلا مانع من إرادة لازمه، ولا حاجة للقول بإبدال الكاف من القاف لقرب مخرجيهما. فأهل اللغة يفسرون رقَّ بركَّ[٥].

وهذا رأيٌ حسن يمكن الاطمئنان إليه، وحمل الاستعمال عليه.

١٤- إبدال الطاء ياءً

خُطْيَة: يقال: جاء وفي رأسه خُطَّة، أي جاء وفي نفسه حاجة قد عزم عليها، والعامَّةُ تقول خُطْيَة[٦].

---

(١) الخصائص ٢/ ١٤٥ فما بعدها.

(٢) درة الغواص ٤١٣.

(٣) تهذيب الخواص ١٦٠.

(٤) انظر سر صناعة الإعراب ١/ ٢٧٧- ٢٧٩.

(٥) حاشية الشهاب على درة الغواص ص٤١٣..

(٦) الصحاح ٣/ ١١٢٣.

حكى الجوهري هنا لغة العامة، ولم يُخَطِّئْها، وعزا ابن منظور للأصمعي أنَّ العامَّة تقول: في رأسه خُطْيَةٌ، وكلام العرب خُطَّةٌ.

والقضية هنا إبدال الطاء ياءً. والطاء والياء صوتان متجاوران في المخرج. فالطاء: صوت أسناني لثوي (من مقدمة الحنك). والياء: صوت غاري (من وسط الحنك).أمَّا من حيث الصفة، فالطاء: صوت شديد (انفجاري) مهموس. والياء: صوت رخو (احتكاكي) مجهور. فالإبدال بينهما ممكن، وإنْ كانت كتب الإبدال لم تذكر أمثلة في إبدالهما في كلام العرب. و لكن العامّة أبدلت بينهما[١].

١٥- إبدال اللام راءً

قرقل: القَراقِلُ: قُمُص النساء، واحدها قَرْقَل، وهو الذي تسميه العامَّة القَرْقَرَ [٢].

حكى الجوهري لغة العامة دون أن يشير إلى خطئها أو صوابها، وسبقه إلى ذلك ابن السكيت، وابن قتيبة [٣] وعُزِي للأموي نسبتها لنساء أهل العراق والحكم عليها بالخطأ، والصواب باللام (قَرْقَل)[٤].

وإبدال العامة اللام راءً له ما يبرره من الناحية الصوتية، فهما صوتان متجاوران في المخرج ومتحدان في الصفة. والعرب أبدلت بينهما، في: هَدَرَ الحمام يَهْدِرُ هَدِيرا، وهَدَلَ يَهْدِلُ هَدِيلا إذا غَرَّد. وهَدَرَ الغلامُ و هَدَلَ، إذا صَوَّتَ[٥].

ولكن التبرير الصوتي هنا لا يعني إباحة كل ما جاء في استعمال العامة مالم يكن حاجة لغوية، لا سيما إذا ترتب على استعمالهم ترك الصحيح الفصيح.

---

(١) اللسان (خطط)

(٢) الصحاح ٥ / ١٨٠٠.

(٣) إصلاح المنطق ٣٣٨ وأدب الكاتب ٤٠٣.

(٤) تاج العروس (قرقل).

(٥) انظر: لغة العامة في معجمات الألفاظ في القرن الرابع الهجري "دراسة لغوية٥٠.

١٦- إبدال العين راءً

عُرْبون: العُرْبُون والعَرَبُون والعُرْبان: الذي تسميه العامة الرَّبُون[١].

يمكن تفسير النص هنا على أن العامة تبدل العين راءً في العَربُون، وممن نسب هذا الاستعمال للعامة ابن دريد، أمَّا ابنُ السكيت فنهى عنها، ولم يذكر أنها من لغة العامة[٢].

والإبدال بين العين والراء إبدالٌ بين حرفين متباعدين في المخرج، فالعين حرف حلقِيٌّ، من وسط الحلق، والراء من بين طرف اللسان واللثة، أما في الصفات فهما متفقان في الشدة والجهر والاستفال والانفتاح. فالإبدال على هذا ممكنٌ للاتفاق بينهما في الصفات.[٣]

ولكن عند التحقيق نجد أنَّ (الرَّبُون)لفظةٌ يونانية أصلها أَرَّبُون، عُرِّبَتْ بتخفيف الراء (أَرَبُون) ثم سُكِّنت الراء وضُمَّت الهمزة إتباعًا لضمِّ الباء [٤] ثمّ حصل الإبدال بين الهمزة والعين، وهما حرفان حلقيان، اتفقا في المخرج ، إلا أن الهمزة من أقصى الحلق والعين من وسطه، أما الصفات فقد اتفق الحرفان في الجهر والانفتاح والاستفال، وإن كان القدماء يرون أن الهمزة شديدة والعين متوسطة.

والعامة تكلَّمت بها على أصلها فقالت: الرَّبون، وعلى هذا لا تكون العامَّة قد لحنت فيه، وإنما هو عودة به إلى أصله الأعجمي.[٥]

---

(١) الصحاح ٦ / ٢١٦٤.

(٢) الصحاح جمهرة اللغة ١/ ٣١٩ وإصلاح المنطق ٣٠٧.

(٣) لغة العامة في معجمات الألفاظ في القرن الرابع الهجري "دراسة لغوية" ٦٠.

(٤) قاله د.ف عبدالرحيم في تعليقه انظر المعرب من الكلام الأعجمي ٤٥٦.

(٥) انظر المعرب من الكلام الأعجمي ٤٥٦، وشفاء الغليل للخفاجي ١٥٣، وإسفار الفصيح ١٥٣.

المبحث الثاني: المستوى الصرفي

عُنِيَ علماء العربية بالبنية الصرفية للمفردة، وحددوا هيأتها الداخلية من حركة وسكون، وتحدثوا عن المجرد والمزيد، والأصلي والزائد إلى غير ذلك مما هو مودع في كتب الصرف.

وجعلوا الخطأ في المفردة لحنًا، لا يَقِلُّ عن الخطأ في التركيب، ولذلك وضعوا الأقيسة والقوانين التي تحفظ فصاحة الكلمة، وكان من هذا ما أشار إليه الجوهري في صحاحه من المسائل التي أعرضها على النحو التالي:

١. الجمع على غير قياس:(آل حميم)

سور القرآن.. وأما قول العامة الحواميم فليس من كلام العرب. وقال أبو عبيدة: الحواميم سُوَر في القرآن على غير القياس وأنشد:

وبالحواميم التي قد سُبِّعت

قال: والأولى أن تجمع بذوات حم[١].

في هذا النص نرى حكم الجوهري على استعمال العامة بالخطأ وإخراجه من كلام العرب. ثم عقب بكلام أبي عبيدة الذي ذكر فيه أنَّ استعمال الحواميم على غير قياس ويرى أن الأولى جمعها بذوات حم.

وقد جعل ذلك الحريري في الأوهام[٢] وذكر أن الوجه الاستعمال بـ(آل) واستشهد لذلك بقول ابن مسعود رضي الله عنه: « آل حم ديباج القرآن » . وقوله: « إذا وقعت في آل حم وقعت في روضات دَمِثات أتأنّق فيهنّ » وببيت للكميت في الهاشميات:

وجدنا لكم في آل حم آية تأوَّلها منَّا تَقِيٌّ ومُعْرِبُ[٣]

---

(١) الصحاح ٥ / ١٩٠٧.

(٢) درة الغواص ص ١٠٩.

(٣) ديوان الكميت ص ١٨.

وتعقبه ابن منظور برأي أبي عبيدة من غير نسبة إليه. بل ذكر أنَّ ذلك في كتب اللغة، ولكنّ الأولى-كما يرى- أن تُجْمَع بذوات حم وذوات طس [١].

ونسب إلى ابن بري أنها استعملت الحواميم والطواسين من غير ذكر آل. واستشهد بما أنشده أبو عبيدة:

وبالطواسين التي قد ثُلِّثتْ وبالحواميم التي قد سُبِّعَتْ

وما ذكره ابن بري مما يشعر بجواز استعمال ما عُدَّ من الخطأ والوهم، ذكره ابن قتيبة فقال: وقد يُجْعَل حم اسمًا للسورة، ويدخله الإعراب ولا يُصْرَف. ومن قال هذا قال في الجميع: الحواميم كما يقال: طس والطواسين »[٢].

ورأى الخفاجي في حاشيته على درة الغواص أن المصنف تابع بعض من تقدمه، والصحيح خلاف ما ذهبوا إليه ؛ لورود استعماله في الآثار، وفصيح الأشعار[٣].

والذي يظهر لي جواز الجمع بهذه الصورة حينما يراد أسماء السُّوَر، وهو أمر يمكن قبوله لصحة دلالته .

٢. التذكير والتأنيث:

إنسان: يقال للمرأة أيضًا إنسان ولا يقال إنسانة والعامة تقوله[٤].

هكذا جاء النص عند الجوهري، وهو ينُصُّ على أن لفظة إنسان للذكر والأنثى. وذكر ابن السكيت أنه يقال للرجل: هذا إنسان، وللمرأة هذه إنسانة[٥].

وفي نصٍّ آخر يقال للرجل هذا إنسان وللمرأة. ولا يقال هذه إنسانة بدليل قوله: البعير بمنزلة الإنسان يكون للمذكر والمؤنث تقول للجمل هذا بعير وللناقة

---

(١) تهذيب الخواص ص ١٧٨.

(٢) تفسير غريب القرآن ص ٣٦.

(٣) انظر الحاشية على درة الغواص ص ١٠٩.

(٤) الصحاح ٣ / ٩٠٤.

(٥) إصلاح المنطق ص ٣٢٦.

هذه بعير. وحكي عن بعض العرب: صرعتني بعيرٌ لي[١].

فهذا يدل على استواء الذكر والأنثى في لفظ إنسان عنده.

وقد نقل هذا الصاغاني[٢] والفيروزابادي[٣] وقال الزبيدي: « والمرأة أيضًا إنسان، وقولهم: إنسانة بالهاء: لغة عامية، كذا قاله ابن سيده، وقال شيخنا [يقصد ابن الطيب الفاسي] بل هي صحيحة وإن كانت قليلة، ونقله صاحب همع الهوامع والرضي في شرح الحاجبية، ونقله الشيخ يس في حواشيه على الألفية عن الشيخ ابن هشام، فلا يقال إنها عامية بعد تصريح هؤلاء الأئمة بورودها، وإن قال بعضهم إنها قليلة، فالقلة عند بعض لا تقتضي إنكارها، وإنها عامية »[٤] فمما تقدم يظهر أنها لغة قليلة، وليست عامية، ولذلك يحكم بأنها أقل فصاحة، ولا ينبغي إنكارها. والله أعلم.

العجوز للمرأة الكبيرة: قال ابن السكيت: ولا تقل عجوزة. والعامة تقوله[٥].

يتحدث الجوهري عن إلحاق تاء التأنيث للفظة عجوز إذا قُصِدَ بها الأنثى. وعزا إلى ابن السكيت النهي عن استعمالها بالتاء وهو كما قال[٦].

والجوهري عندما ينقل قول ابن السكيت دون اعتراض عليه، يفهم منه موافقته على هذا الحكم.

وقد صوّب هذا أيضًا الصفديُّ، قال: « ويقولون: عجوزة، والصواب عجوز،

---

(١) المصدر السابق.

(٢) العباب (أنس).

(٣) القاموس (أنس).

(٤) تاج العروس (أنس).

(٥) الصحاح ٣ / ٨٨٤.

(٦) إصلاح المنطق ٢٩٧.

فإذا صغرت قلت عُجَيِّز... »[١].

وقال الفيروزآبادي: « ولا تقل عجوزة، أو هي لُغَيَّة رديئة »[٢] وهي وإن كان منعها الجوهري تبعًا لابن السكيت، وتبعه الفيروزآبادي وغيرهم، فقد أجازها غيرهم. من هذا ما نقله الزبيدي عن السهيلي فقال: « وقد صرّح السهيلي في الروض في أثناء بَدْرٍ أن عجائز إنما هو جمع عجوزة، كركوبة، وأيده بوجوه »[٣].

وفي المصباح: « والعجوز: المرأة المسنة، قال ابن السكيت: ولا يؤنث بالهاء، وقال ابن الأنباري: ويقال أيضًا عجوزة، بالهاء لتحقيق التأنيث. وروي عن يونس أنه قال: سمعت العرب تقول (عجوزة) بالهاء »[٤].

وذكر ابن منظور أن العجوز والعجوزة من النساء الشيخة الهرمة وبَيَّنَ أن استعمالها بالتاء قليل[٥].

ولذا يمكننا القول بأن المشهور استعمالها بغير التاء واستعمالها بها وارد قديمًا – وإن كان قليلًا – ويلحظ أن استعمالها بالتاء حديثًا كثير. وما دام له أصل قديم فلا يُخَطَّأ.

٣. قلب ياء التصغير واوًا: (بيت)

الْبَيْتُ معروفٌ، وتصغيره بُيَيْتٌ وبِيَيْتٌ أيضًا بكسر أوَّله. والعامة تقول: بُوَيْتٌ. وكذلك القول في تصغير شيخ وعير وشيء وأشباهها[٦].

هذه مسألة في الصرف والقاعدة الصرفية أن التصغير يجري في هذه الألفاظ على

---

(١) تصحيح التصحيف وتحرير التحريف ص ٧٧ .

(٢) القاموس (عجز).

(٣) التاج (عجز).

(٤) المصباح المنير (عجز).

(٥) اللسان (عجز).

(٦) الصحاح ١ / ٢٤٤.

قاعدة تصغير الثلاثي المجرد، فتصغيره يجري على صيغة (فُعَيل) بضم الحرف الأول وفتح الثاني وهو ياء. وثبتت هذه الياء في التصغير، وزيدت ياءُ التصغير ثالثة ساكنة.

ولم يَجْرِ في اللفظ شيءٌ بعد ذلك، لأن الكلمة ثلاثية. وسِرُّ بقاء الياء في المصغر على ما كانت عليه أنها ثانية في المكبر، فلم تغير في التصغير. هذا هو المشهور في تصغير الألفاظ الواردة في نص الجوهري المتقدم.

وبعض العرب يكسرون الحرف الأول، ويجعلون سببه كراهة بقاء الياء بعد ضمة الحرف الأول. وقد جعل سيبويه هذه الألفاظ في باب تحقير كل اسم كان ثانية ياء تثبت في التحقير[١]. وأشار إلى ما يتطابق مع القاعدة، وما ذهب إليه بعض العرب من الكسر المذكور.

وأشار السيرافي إلى ما نسبه الجوهري للعامة من بقاء الضم وقلب الياء واوًا فقال بعد ذكر كلام سيبويه والرأيين المشار إليهما في كلامه. « وقد ذكر غيره وجهًا آخر وهو قلب الياء واوًا، فيقولون شُوَيخ وبُوَيت وشويء في تصغير شيء وهذا أضعف الوجوه، وإنما قلب الياء واوًا ؛ لانضمام ما قبلها كما قال في ضارب: ضويرب »[٢].

وحكى الرضي هذه الأوجه إلا أنه لم يرجح وجهًا على آخر، فذكر أنَّ ممَّا اتفقوا فيه على رجوع الأصل الألف المنقلبة عن الواو والياء ثانية لتحركها وانفتاح ما قبلها تقول في باب وناب: بُوَيْب ونُيَيْب لزوال فتحة ما قبلها. و ذكر عن بعض العرب أنَّهم يجعلون المنقلبة عن الياء في مثله واوًا أيضًا حملًا على الأكثر. فإن أكثر الألفات في الأجوف منقلبة عن الواو، وهذا مع مناسبة الضمة للواو بعدها. وبعض العرب يكسر أول المصغر في ذوات الياء نحو نِيَيْب وشِيَيْخ خوفًا على الياء من انقلابها واوًا لضمّة ما قبلها، وتفصّيًا من استثقال ياءٍ بعد ضمّةٍ لو بقيتا كذلك[٣].

---

(١) الكتاب ٣ / ٤٨١.

(٢) شرح السيرافي ٤ / ٢٢٠.

(٣) شرح الشافية ١ / ٢٠٩.

ومذهب الكوفيين جواز المذهبين السابقين الضَّمّ مع الياء، والكسر أيضًا، وجواز قلب الياء واوًا لضمة ما قبلها[١].

ونجد أن اللهجات المعاصرة تجنح إلى إبقاء الضم وقلب الياء واوًا، وهو مذهب مقبول من وجهة نظري لوجود ما يسنده في استعمال العرب ومذاهب العلماء.

٤. **بين التخفيف والتثقيل:**

حرق: الحُرَاق والحُرَاقة: ما تقع فيه النار عند الْقَدْحِ. والعامة تقوله بالتشديد[٢].

هكذا يراه الجوهري بضم الحاء وفتح الراء مخففة. على حين نجد الكلمة عند ابن دريد بالتشديد، ولها الدلالة نفسها يقول: « والحُرَّاق ما اقتبست منه النار، وكانوا يتخذونه من العُشُرِ إذا وقع فيه السِّقط اشتعل »[٣].

وفي موطن آخر ذكر أن الحُراق صفة للماء مفردًا وجمعًا، فقال: « وماءٌ حُراقٌ ومياهٌ حُراق مثل الأُجاج »[٤].

والذي يظهر أن التشديد لغة، وإن عدَّه البعض لحنًا، قال الزبيدي: « الحَرُوق كَشَكُورٍ، وتَنُّور، وجلُولاء، وكُنَاسَة، وغُرَاب، وتشديدهما فهي، سبع لغات: الأولى والثانية عن الفراء – كما في العُباب – والثالثة نقلها ابن بَرِّي قال: حكاها أبو عبيد في المصنف... وفي العُباب: والعامة تقول: الحُرَّاق، والحُرَّاقة بالتشديد: ما يقع فيه النار عند القدح... والحُرَاق كغراب، من المياه: الزُّعاق وهو الشديد الملوحة، قاله الجوهري، ويُشَدَّد، وكذلك الجمع »[٥] فعلى هذا لغة العامة لغة صحيحة، وإن كان

---

(١) ارتشاف الضرب ١ / ١٧٤.

(٢) الصحاح للجوهري ٤ / ١٤٥٨.

(٣) الجمهرة ٢ / ١٤٠.

(٤) المصدر السابق ٣ / ٤٢٩.

(٥) تاج العروس (حرق).

يمكن عدها لغة أدنى في الفصاحة من لغة التخفيف.

زعر: الزُّعرور: السيءُ الْخُلُق. والعامة تقول رَجُلٌ زَعِرٌ وفيه زَعَارة[١].

يشير الجوهري إلى اللغة في وصف السيِّء الخلق الزُّعرور، وأن العامة تقول زَعِرٌ وفيه زَعارَة. والذي أفهمه من هذا أن الجوهري يشير إلى الأصل وأنه مأخوذ من الزَّعارَّة بتشديد الراء. وهذا ما قرره ابن السكيت في قوله: « ويقال في خلق فلانٍ زعارَّة، ولا تَقُلْ زَعارة بالتخفيف »[٢].

وأكّدَ ابن قتيبة أنه لا يقال بالتخفيف[٣]. وكذا الصفدي في تصحيح الفصيح[٤].

ولذلك جعلوا الوصف منه زُعْرور على بناء فُعلول. ولا يعدل عن ذلك.

قال ابن دريد: « فأما من سوء الخلق فلا يقال إلا ازعارَّ وازْعَرَّ »[٥].

وقد ذكر ابن سيده أن التخفيف لغة عن اللحياني[٦].

وأورده الأزهري عن أبي عبيد أنه يقال: « في خلقه زَعَارَّة بتشديد الراء مثل حَمَارَّة الصيف أي شراسة وسوء خلق، ومنهم من يخفف فيقول: في خلقه زَعَارَة وهي لغة »[٧]. « ولا يعرف منه فعل، وليس له نظائر إلا حمارَّة القيظ، وصَبارَّة الشتاء، وعبالَّة البقل، ولم أسمع منه فاعلًا ولا مفعولًا، ولا مصروفًا في وجوه »[٨].

---

(١) الصحاح ٢ / ٦٢٠.

(٢) إصلاح المنطق ص ١٧٦.

(٣) أدب الكاتب ص ٣٧٦.

(٤) تصحيح التحريف ص ٦١ .

(٥) الجمهرة ٢ / ٣٢١.

(٦) المحكم ١ / ٥١٨ .

(٧) التهذيب ١ / ١٩٥ (زعر).

(٨) العين ١ / ٣٥٢ .

وهو من الأبنية المختصة بالأسماء، ولم يجئ صفةً[١].

وخلاصة القول أنَّ التخفيف فيها لغة، ولذا فاستعمال العامة له ما يبرره.

مري: المُرِّيّ الذي يؤتدم به، كأنه منسوب إلى المرارة. والعامة تخففه[٢].

ذكر الجوهري هذه المادة في (مَرَرَ) واستشهد عليه ببيت ذكر أنه أنشده إياه أبو الغيث وهو:

وأُمُّ مَثْوَايَ لُبَاخِيَّةٌ وعِنْدَها المُرِّي والكامخُ

وذكره صاحب العين في المنقوص بالتخفيف[٣].

أي باللغة التي نسبها الجوهري للعامة.

ونقلها عنه الأزهري وقال: « لا أدري أعربي هو أم دخيل ؟ » وقال الفيروزأبادي « والمُرِّيّ كدُرِّيٍّ إدامٌ كالكامخ »[٤].

ونقله عن الجوهري أبو موسى الأصفهاني[٥] وعنه أخذه ابن الأثير وقال: « المُرِّي بالضم وتشديد الراء » وكلهم جعله في (مرر) ما عدا الأزهري.

ولعل الخلاف في أصله هو الذي دعاه إلى المخالفة في وضعه في المنقوص. قال ابن سيده: «واشتقه أبو علي من المريء، فإن كان ذلك فليس من هذا الباب »[٦].

وعند تأمل الوارد في هذا نجد أن منهم من عده من المريء فجعله في مادة (مرر) على أنه عربي. ومنهم من لم يجزم بعربيته فاضطرب في موضعه. ولعل ما ذكره الجوهري من إنشاد البيت، واقتران المُرِّي بالكامخ يؤنس بأعجميته. والله أعلم.

---

(١) الكتاب ٤ / ٢٥٥ .

(٢) الصحاح ٢ / ٨١٤.

(٣) العين ٨ / ٢٩٤.

(٤) القاموس (مرر).

(٥) المجموع المغيث ٣ / ١٩٨.

(٦) المحكم (مرا) ١٠/ ٣١٥.

ومن ذلك ما جاء في الاسم المصغر في مول: المال معروف، وتصغيره مُوَيْلٌ. والعامة تقول: مُوَيِّلٌ بتشديد الياء[١].

هذه المسألة صرفية. فالتصغير من مسائل التصريف. وفي هذا النص يشير الجوهري إلى تصغير مال على (مُوَيل) بوزن فُعَيْل وهي أولى صيغ التصغير.

وإذا أخذنا ما نسبه إلى لغة العامة على ظاهره كان بوزن فُعَيِّل بالتشديد. وهذه ليست من صيغ التصغير القياسية في الثلاثي.

وكلام الصرفيين فيما كانت عينه ألفًا أنها ترد « إلى أصلها: (واوًا) كانت، أو: (ياءً) فالتي من (الواو) قولك في (مال): مُوَيْل. وفي (حال): حويلة »[٢].

وقد جعل ابن الدهان علة ذلك العودة إلى الأصل، بعد ذهاب سبب القلب، لأن (مال) واوي لقولهم (أموال)[٣]، وهو رأي مقبول.

٥. النسب، جاء في هذا النسب إلى حرَّان:

حرّانُ: اسم بلد. وهو فَعَّال. ويجوز أن يكون فَعْلان. والنسبة إليه حَرْنَاني. على غير قياس، كما قالوا: مَنَاني في النسبة إلى ماني والقياس مانَوِيّ وحَرَّاني على ما عليه العامة[٤].

هذه مسألة في النسب ينص الجوهري فيها على الاستعمال والقياس. فيذكر أولًا أنَّ وزن الكلمة إما فعَّال وإما فعلان. فإن كان الوزن فَعّال فعلى أنه من حَرَن. وإن كان فَعْلان فعلى أنه من الحرّ. وما أشار إليه من أن النسبة إليه حَرْناني « فيما يظهر صار فيها إبدالٌ غير قياسي، أبدلوا من الراء نونًا، وقد قالت العامة هذه النسبة على وجهها:

---

(١) الصحاح ٥/ ١٨٢١.

(٢) اللمع في العربية ٢٧٧ .

(٣) انظر: المصدر السابق هامش (٥).

(٤) الصحاح ٥ / ٢٠٩٨.

حرَّاني»[١].

وفيما يظهر لي أن استعمال العامة هو الأشهر ؛ ولذا لا يُخَطَّأُ، وهذا ما فعله الجوهري فلم يخطِّيء هذا الاستعمال.

٦. فَعِل وأفْعَل: زكن

زكِن وقد زكِنتُه ولا يقال أزكنتُه. وإن كانت العامة قد أولعت به، وإنما يقال: أزكنته شيئًا بمعنى أعلمته إياه، وأفهمته[٢].

الحديث هنا عن استعمال ما أُخِذَ من الجذر (زَكَنَ) للدلالة على شيء معين. وقد جاء في المطبوع بتضعيف العين وهو مخالف لما في المعاجم إذ الوارد فيها زَكِنْت ؛ بكسر الكاف مخففة بمعنى عَلِمْت. أما بالهمزة في أوله فهو على ما ذكره الجوهري من دلالة.

فتكون المسألة هنا من باب (فَعِل وأفعل) باختلاف المعنى.

وقد حكى فيه ابن قتيبة وهمًا آخر حين يذهبون في معناه إلى ظَنَنْتُ وتَوَهّمْت وأبان أن معناه عَلِمْتُ، واستشهد ببيت قَعْنَب:

ولَنْ يُرَاجِعَ قَلْبِي ودَّهم أبدا زَكِنْتُ منهم على مثل الذي زَكِنُوا

أي علمت منهم مثل الذي علموا مني[٣].

وفي المعاجم أنَّ (زكن وأزكن) بمعنى: عَلِم. وفيها أنَّ ابن الأعربي فرّق بينهما، فجعل (زكنه) بمعنى علمه، و(أزكنه) بمعنى ظنه[٤]. والذي يظهر أن اتفاق دلالة الصيغتين وارد عند كثير من المعجميين، وإن جاء السماع بالفرق في ألفاظ معينة جاءت على الصيغتين.

---

(١) شواذ النسب للأستاذ الدكتور سليمان العايد ص ٢٣٩.

(٢) الصحاح ٥ / ٢١٣١.

(٣) أدب الكاتب ٢٣ – ٢٤.

(٤)المحكم لابن سيده ٦/ ٧٤١واللسان (زكن).

٧-**طول البِنْيَة وقِصَرُها ،جاء في: (الزُّماوَرْد)**الزُّماوَرْد مُعَرَّبٌ. والعامة تقول: بَزْماوَرْد[١].

هذه مسألة من المعرب. فالجوهري ينص هنا على أنّ اللفظة من المعرب. واستعمال العامة فيما ذكره يزيد باءً في أول الكلمة وتُسَكِّنُ الزاي التي كانت مضمومة.

وقد جاء عند ابن السكيت في باب ما جاء مضمومًا، وأكد أن استعمال العامة بزيادة الباء في أوله[٢].

وهذا الذي جعل ابن قتيبة يجعله في باب ما يُنْقَصُ منه ويزاد فيه، ويبدل بعض حروفه بغيره[٣].

قال الصفدي: « ويقولون [أي العامة] لضرب من حلواء السُّكر (بِزْماوَرْد) والصواب: الزُّماوَرْد، وكل ما عُمِل من السكر حَلْوى، فهو زُماوَرْد »[٤].

والعرب درجت على التجوز في استعمال الأعلام الأعجمية إما بإلحاقها بأبنية العربية وإما بغير ذلك.

والزُّماوَرْد المشار إليه هنا ذكر الفيروزآبادي أنه بالضَّمِّ طعامٌ من البيض واللحم. وذكر استعمال العامة[٥].

وعند الخفاجي أنه الرُّقاق الملفوف باللَّحم. وأن قول العامة: بزماورد ليس بغلط، لأنها فارسية. وعزا لكتب الأدب أنه طعام يقال له لقمة القاضي ولقمة الخليفة.

---

(١) الصحاح ٢ / ٥٥٠.

(٢) إصلاح المنطق ١٦٧.

(٣) أدب الكاتب ٤٠٨.

(٤) تصحيح التصحيف وتحرير التحريف ص ١٥٨ .

(٥) القاموس (ورد).

ويسمَّى بخراسان « نواله » ويُسَمَّى « نَرْجس المائدة »[١].

٨- بين المصدر واسم الفاعل: (زيد)

المزيد: الزيادة. ويقال: أفعلُ ذلك زيادة. والعامة تقول زائدةً[٢].

هنا يتحدث الجوهري عن الاستعمال لكلمة زيادة وأن الصواب فيها فِعالة. واستعمال العامة وَضْعٌ لاسم الفاعل موضع المصدر .

والجوهري لم يُخَطِّئ لغة العامة ولم يَنْهَ عن استعمالها. ولكن ابن السكيت نصّ على أنَّ الاستعمال زيادة لا زائدة[٣].

واستعمال العامة هنا يمكن حمله على باب التوسع المقبول في تناوب الصيغ، فالعرب وضعت اسم الفاعل موضع المصدر، والمصدر موضع الفاعل، لقوة الشبه بينهما، يقول ابن جني: « والمصدر قوي الشبه باسم الفاعل الذي هو صفة... ويدلك على قوة شبه المصدر بالصفة وقوع كلٍّ منهما موقع صاحبه »[٤].

٩- نعت المفرد بالجمع: (سفل)

سفل: والسَّفِلة بكسر الفاء قوائم البعير، والسَّفِلة أيضًا السُّقاط من الناس، يقال هو من السَّفِلة ولا تقل هو سَفِلة ؛ لأنها جمع. والعامة تقول رجُلٌ سَفِلةٌ من قومٍ سَفِل[٥].

يتحدث الجوهري هنا عن وصف المفرد بالجمع، وهذا خلاف المعروف في باب النعت، ونسب إلى العامَّة هذا الاستعمال .

---

(١) شفاء الغليل ١١٣.

(٢) الصحاح ٢ / ٤٨٢.

(٣) إصلاح المنطق ٣٤٣.

(٤) المحتسب ١/ ٥٧.

(٥) الصحاح ٥ / ١٧٣٠. وجاء فيه (رجال سفلة من قوم سفل) والتصويب من اللسان وهو المتفق مع سياق الكلام.

وما ذكره الجوهري من استعمالها على هذا السبيل غلطه ابن قتيبة وجعل الصواب استعمالها بـ(من) قبلها، وعلّل لذلك بأن السَّفِلة جماعة[١].

أما قوله: والعامة تقول رِجَالٌ سَفِلَةٌ من قومٍ سَفِل فقد نقله ابن منظور بالإفراد (رَجُلٌ سَفِلَةٌ من قومٍ سَفِل) [٢]ويظهر أنه هو الصحيح ويرى ابن الأثير أن (رَجُلٌ سَفِلَةٌ من قومٍ سَفِل ليس بعربي[٣]. فالذي ينبغي أن يجري الاستعمال على الأصل: المطابقة بين الصفة والموصوف في الإفراد والتثنية والجمع.

١٠- قلب الياء ألفًا على غير قياس: (سَيْلَحُون)

سَيْلَحُون: قرية. والعامة تقول: سَالِحُون[٤].

يتضح من هذا أن الجوهري يذكر اسم القرية، ويُبَيِّنُ انحراف النطق لدى العامة فيه، ولكنه لم يخطئ نطقهم له.

وقد نص الفيروزآبادي على النهي عن استعمال العامة. فقال: « وسَيْلحون ولا تَقُلْ سالحون »[٥].

وهذه القرية بين الكوفة والقادسية[٦] في العراق.

وإعرابها قد يكون من الملحقات بجمع المذكر السالم وقد يُجْعَلُ اسمًا واحدًا يُعْرَب إعراب ما لا ينصرف[٧].

---

(١) أدب الكاتب ٤١٦ - ٤١٧.

(٢) اللسان (سفل).

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر ٢ / ٣٧٦.

(٤) الصحاح ١ / ٣٧٦.

(٥) القاموس فصل السين باب الحاء.

(٦) انظر معجم البلدان ٣ / ٢٩٩.

(٧) انظر تهذيب اللغة ٤ / ٣١٠، ومعجم البلدان ٣ / ٢٩٨.

١٧- بين يَفْعُل ويَفْعِل: (هوأ)

فلان بعيد الهُوْء بالفتح، أي: بعيد الهِمَّة. تقول منه: هاءَ الرجلُ، وإنه لَيَهُوءُ بنفسه، أي: يسمو بها إلى المعالي. والعامة تقول: يَهْوِي بنفسه[١].

يذكر الجوهري هنا أن العامة استعملت يَهُوءُ بصورة مختلفة حصل فيها اختلافٌ في الحركات وحرف.

ولم يخطئ هذا الاستعمال، ولكن ابن السكيت نهى عنه وقال « ولا تَقُلْ يَهْوِي بنفسه »[٢] وعلة النهي عن ذلك هو اختلاف الدلالة، إذ يهوءُ: يسمو، ويَهْوِي: من هَوَى إذا سقط من فوق إلى أسفل. وهذا ما نصَّ عليه ابن سيده وابن منظور، فقد أوردا أنَّ(هاء بنفسه إلى المعالي يهوء هوءًا: رفعها وسما بها إلى المعالي)[٣].

وعلى هذا ينبغي أن يُذهب بكل بنية إلى دلالتها الصرفية.

١٨- بين يَفْعَل ويَفْعِل: (وجع)

وفلانٌ يَوْجَع رأسَه، نصبت الرأس. فإن جئت بالهاء، رَفَعْت فقلت: يَوْجَعُهُ رَأْسُه.

وأنا أيْجَعُ رأسي، ويَوْجَعُ رأسي. ولا تقل يُوجِعُني رأسي، والعامة تقوله[٤].

يذكر الجوهري في هذا النص أن الفعل (وَجِعَ) حينما يكون مضارعًا محوّلًا يقال فيه: يَوْجَع، ومثل بالعبارة السابقة ؛ فلان يَوْجَع رأسه بنصب الرأس. ولك أن تأتي بالهاء متصلة بالفعل، وحينئذ ترفع الرأس. وخطَّأ قول العامة يُوجِعُني رأسي وقد فعل الأزهري ذلك، وذكر أن الصحيح أن يقال يَوْجَعُنِي رأسي[٥].

---

(١) الصحاح ١ / ٨٤.

(٢) إصلاح المنطق ص ١٤٨.

(٣)المحكم ٤/ ٤٤٩ واللسان (هوأ).

(٤) الصحاح ٣ / ١٢٩٥، معاني القرآن للفراء ١ / ٧٩.

(٥) التهذيب ٣ / ٥١ - ٥٢.

والاعتراض هنا على ضَمِّ حرف المضارعة، وتبع ذلك كسر عين المضارع الذي خالف المشهور عند الصرفيين، فالفِعْلُ (وجع) ثلاثيٌّ حَلْقِيٌّ اللام، وقياس مضارعه (يَفْعَل) بفتح العين لتوافر الشروط الثلاثة: حَلْقِي اللام، وليس مضعَّفًا، وليس الضَّمُّ أو الكسر مسموعًا فيه .

١٩- بين فِعال وفَعْل: (رياس)أنت على رياس أمرك

وقولهم: أنت على رياس أمرك، أي: أوله. والعامة تقول على رأس أمرك[١].

نجد أن الجوهري ذكر هذه القضية مبيِّنًا أن الاستعمال الصحيح هو بالياء. وأن العامة استعملته بالهمز. ونجد أن اللفظين اختلفا وزنًا، فالأولى على فِعال، والثانية على فَعْل. والجوهري حينما ذكر لغة العامة لم يَنْهَ عنها ولم يخطئها.

وقد سبقه إلى هذا ابن السكيت فذكر العبارتين ولم يُخَطِّئْهما. وفَسّرَ الرِّياس بأنه مقبض السيف[٢].

والذي جاء عند ابن قتيبة (رئاس) بالهمز على فعال. وفسَّره بقائم السيف ونهى عن استعمال العامة[٣]. والخلاف بين ما ذكره الأئمة واستعمال العامة أن استعمال العامة (رأس)على (فعْل) وقول الأئمة (رئاس) بالهمز والتخفيف على (فِعال) و(فعْل وفِعال) من قبيل المصادر التي سُمِّيَ بها، فالرياس في الأصل مقبض السيف: أوله من جهة الممسك به، أما الرأس فهو أول الأمر.

٢٠- بين فَعَل وانْفَعَل:(كسف)

كَسَفَتِ الشمس تَكْسِفُ كُسُوفًا. وكذلك كَسَفَ القمر، إلا أنَّ الأجود فيه أن يقال: خَسَف القمر. والعامة تقول: انكسفت الشمس[٤].

---

(١) الصحاح ٣ / ٩٣٣.

(٢) إصلاح المنطق ص ١٧٦.

(٣) أدب الكاتب ص ٤٠٥.

(٤) الصحاح ٤ / ١٤٢١.

يبين الجوهري أن فعل الدلالة على كسوف الشمس يأتي على صيغة (فَعَل) ويدل على المراد، وأوضح أن العامة تستعمله مزيدًا من أوله فتقول: انكسفت على (انفعل) الذي يأتي لمعنى واحد وهو المطاوعة، ولهذا لا يكون إلا لازمًا، بشرط أن يكون في الأفعال العلاجية [١].

وذكر ابن قتيبة أن كَسَفَ يأتي لازمًا ومتعديًا فتقول: كسفت الشمسُ وكَسَفَها الله[٢].فيكون استعمال العامة من المتعدِّي (كسفها الله) فانكسفت.

٢١- بين فَاعَلَ وتَفاعَلَ

تيامن: يقال: يامِنْ يا فلان بأصحابك، أي خذْ بهم يمنةً، ولا تَقُلْ تَيامَنْ بهم. والعامَّةُ تقوله [٣].

تابع الجوهري في هذا ابن السكيت، ولكن ابن السكيت لم ينْهَ عن قول (تيامَنْ)[٤] الحديث عن استعمال الصيغ الصرفية، بعضها مكان بعضٍ، فالمشهور عند أهل اللغة أنَّ تَيامَنَ يراد بها أخذ ناحية اليمن، أما جهة اليمن فيقال: يامَنَ. وهذا ما حكاه الأزهري عن ابن الأنباري، وذهب إليه الصفدي، والحريري [٥].

وسوَّى بينهما ابن بري، ورأى أنه لا يُنْكَرُ أنْ يقالَ: تيامنَ إذا أخذ ناحية اليمن أو اليمين، وكذا الفيروزآبادي الذي يرى أن(تيامن) ذهب به ذات اليمين[٦].

والذي تطمئن إليه النفس صحة قولهم (تيامنَ)إذا أخذ ناحية اليمن أو اليمين، لقول بعض اللغويين به، ويؤيد قولهم ما جاء في فصيح الكلام، فقد ورد في الحديث

---

(١) شرح الشافية ١/ ١٠٨

(٢) أدب الكاتب ص ٤٥٤.

(٣) الصحاح ٦ / ٢٢٢٠.

(٤) إصلاح المنطق ٢٩٤.

(٥) تهذيب اللغة ١٥/ ٥٢٧، وتصحيح التحريف ١٩٧، درة الغواص بشرح الخفاجي ٢١٣.

(٦) القاموس المحيط (يمن) وشرح درة الغواص للخفاجي ٢١٣ و٧٥٥.

(فأَمَرَهم أن يَتَيامنُوا عن الغميم) أي يأخذوا يَمينًا. [١]،ولقولهم: إنما سُمِّيَت اليَمَنُ بهذا الاسم لتيامنهم إليها [٢] والصرفيون لا يرون فرقًا بين الصيغتين من حيث المغزى والمقصد، وإنما الفرق من حيث التعبير عن ذلك المقصود[٣].

٢٢- التعريف والتنكير:(أَعِدْ عَلَيَّ كلامَك من رأسٍ)

تقول: أَعِدْ عَلَيَّ كلامَك من رأسٍ، ولا تَقُلْ من الرأسِ. والعامة تقوله[٤].

ما ذكر الجوهري هنا هو استعمال (رأس) في هذه العبارة من غير (أل) ونهى عن استعمالها بـ(أل) وجعل ذلك قول العامة.

وهذا القول سبقه إليه ابن السكيت وذكر أنه يقال: افعَلْ ذلك من رأسٍ ولا تَقُلْ من الرأس[٥]. ولم يُعلِّلاَ لهذا.

وجعل الحريري علة ذلك السماع فقال: « ومن أوهامهم مِمّا يُدْخِلون عليه لام التعريف والوجه تنكيره، قولُهُمْ: فَعَل ذلك مِنَ الرأْسِ، لأن العربَ تقول: فَعَلَهُ مِنْ رأسٍ من غير أن تُلْحِقَ الألف واللام به »[٦].

ونقله ابن منظور بنصه ولم يزد عليه[٧].

ونقل ابن قتيبة عن أبي زيد صحة الاستعمالين[٨].

وهذا ما عقب به الخفاجي على الحريري، فهو يرى أن ما ذهب إليه الحريري

---

(١) النهاية في غريب الحديث ٥/ ٣٠٢.

(٢) معجم البلدان ٥/ ٤٤٧.

(٣) شرح الشافية للرضي ١/ ١٠١.

(٤) الصحاح ٣/ ٩٣٣.

(٥) إصلاح المنطق ص ٣٣٠.

(٦) درة الغواص ص ٢٠٥.

(٧) تهذيب الخواص ص ١٣٢.

(٨) أدب الكاتب ص ٤٠٥.

ليس بمسلم ؛ لورود صحة استعماله بالتعريف عن كراع النمل، فيما نقله عنه ابن بري، وكذلك نُقِل عن أبي حاتم إمام اللغة، فهو في جواز التعريف وعدمه مثل: بتة في قولهم: لا أفعله بتة والبتة[١].

والذي يظهر لي صحة الاستعمالين لضعف العلة التي ذكرها الحريري.

٢٣- بين الجمع والإفراد: (عرفات)

عرفات: موضع بمنىً، هو اسم في لفظ الجمع فلا يُجمع. قال الفراء: ولا واحد له بصحةٍ وقول الناس: نزلنا عَرَفَة شبيه بمولّد وليس بعربي محض[٢].

يظهر أن الحديث هنا عن استعمال ما سمي بلفظ الجمع بصورة الإفراد، والجوهري هنا نقل عن الفراء أن الإفراد شبيه بمولّد وليس بعربي محض .

وحجته في ذلك أن عرفة وعرفات اسم لموضع واحد، ولو كان جمعًا لم يكن لمسمّىً واحد.

قال الحموي « ويحسن أن يقال: إن كل موضع منها اسمه عرفة ثم جُمِعَ ».

ثم ذكر أن أكثر أهل العلم يجعل عَرَفَة وعَرَفات واحدًا وليس عرفة مولدًا[٣].

ووَهَّمَ أحمد عبدالغفور عطار الفراء في حكمه أنَّ الإفراد شبيه بمولد ؛لوروده في الحديث (الحج عرفة)و (عرفة كلها موقف).

وما ذهب إليه عطار رأي قويٌّ يُطْمأن إليه، والناس اليوم يستعملون اللفظين بمعنىً واحد، ولهم في ذلك سلف يحتذون حذوه.

٢٤- التعدي واللزوم:(عَيَّره كذا):

وعَيَّره كذا من التعيير. والعامة تقول: عَيَّرَه بكذا[٤].

---

(١) حاشية الخفاجي على الدرة ص ٢٠٥.

(٢) الصحاح ٤ / ١٤٠١.

(٣) معجم البلدان ٤ / ١٠٤.

(٤) الصحاح ٢ / ٧٦٤.

يتحدث الجوهري هنا عن تعدية الفعل المتعدي بنفسه لأكثر من مفعول. فالفعل (عَيَّر) يتعدى بنفسه إلى مفعولين، وجعل الجوهري تعديته إلى الثاني بحرف الجر من لغة العامة، ولم يُخَطِّئها.

وقد ذكر المرزوقي[١] أنهما لغتان أفصحهما التعدية إلى المفعولين من غير حرف، ودونها عيَّرْتُهُ بكذا. واستشهد لها بقول عدي:

أيها الشامت المعيِّر بالدَّهْـ رِ أأنت المبرَّأُ الموفور[٢]

ووافق الصفدي الجوهري فقال: « ويقولون [أي العامة] عيرته بالكذب، والأفصح أن يقال: عيرته الكذبّ، بحذف الباء، كما قال أبو ذؤيب:

وعيرني الواشون أني أحبها وتلك شكاةً ظاهر عنك عارها »[٣].

ولكنَّ الاستعمال بالباء له شواهد فصيحة تدلُّ على صحته، منها قوله صلى الله عليه وسلم لأبي ذر: « أعيرته بأمه » قال ابن حجر: « قوله: (بأمه) ردٌّ على من زعم أنه لا يتعدى بالباء، وإنما يقال: عيرته أمه، ومثل الحديث أيها الشامت المعير بالدهر...»[٤].

ولذلك سوَّى الفيومي بينهما فقال: « يتعدى بنفسه وبالباء »[٥].

وعلى هذا فما نسبه الجوهري للعامة لغة عربية يمكن استعمالها وقبولها؛ امتدادًا لما رواه أئمة اللغة من جواز ذلك؛ وروده في الحديث وشعر الفصحاء من العرب.

ومن التعدي واللزوم (بَنَى على أهله):

وبَنَى على أهله بناءً، أي: زَفّها. والعامة تقول: بَنَى بأهله، وهو خطأ. وكان

---

(١) شرح الحماسة ١ / ٣٣٩.

(٢) ديوان عدي بن زيد ص ٨٧.

(٣) تصحيح التصحيف وتحرير التحريف ٣٨٩ .

(٤) فتح الباري ٥ / ١٧٤ .

(٥) المصباح المنير ٤٣٩.

الأصل فيه أن الداخل بأهله كان يضرب عليها قُبَّة ليلة دخوله بها، فقيل لكل داخل بأهله بانٍ[١].

هنا يتحدث الجوهري عن استعمال حروف الجرِّ، ومراعاة المعنى مع كلٍّ منها. فالبناء على المرأة بمعنى الدخول عليها يكون بـ(على) والعامة تستعمله بالباء. وقد خطأ الجوهري هذا الاستعمال اعتماداً على المعنى.

وحين عرض لها ابن السكيت ذكر أن الاستعمال: قد بنى فلان على أهله والعامة تقول: بأهله ولم يخطئ استعمالها، ولم يعلل كما فعل الجوهري [٢].

وقد أورده ابن قتيبة في باب تأويل كلام من كلام الناس مستعمل. وذكر علة استعمال (على) هنا ولم يذكر لغة العامة[٣].

وتبعهم الحريري في بيان سبب التعدية بـ(على) دون (الباء)[٤].

ورأى الخفاجي أنَّ ما أنكره الحريري مما لا شبهة في صحته، وتوجيهه أنَّ (بنى) بمعنى: دخل، فيتعدى تعديته، واستعماله هكذا غير منكر [٥].

٢٥- دلالة حروف الزيادة

استأهل: تقول: فلان أهلٌ لكذا، ولا تَقُل مُسْتَأْهِلٌ. والعامَّةُ تقوله[٦].

يتضح من قول الجوهري أنه يرى خطأ ما نسبه للعامة، من إدخال حروف الزيادة (الهمزة والسين والتاء) على الكلمة من غير دلالتها على الطلب.

وسبقه إلى هذا التصويب اللغوي ابن قتيبة الذي خطَّأ (فلان مستأهلٌ لكذا)،

---

(١) الصحاح ٦ / ٢٢٨٦.

(٢) إصلاح المنطق ص ٣٠٦.

(٣) أدب الكاتب ص ٦٣.

(٤) درة الغواص ص ٦٠٧.

(٥) المصدر السابق .

(٦)الصحاح ٤/ ١٦٢٩.

وتبعهم الحريري. وكذلك رأى المازني [١] وعلَّة ذلك عندهم أنهم يرون (يستأهل) استفعالًا من الإهالة وهي الشحم المذاب، فمعناه على هذا الطلب، وهو غير مرادٍ هنا، أما استأهل فإنه لا يدل على معنى استوجب.

أما الأزهري فلم ينكر هذا الاستعمال، ولم يُخَطِّئْ القائل به، لأنه سمع أعرابيًّا فصيحًا من بني أسد يقول لرجل أُولِيَ كرامةً: أنت تستأهل ما أُولِيت. وذلك بحضر جماعة من الأعراب، فما أنكروا قوله. وذهب الزمخشري هذا المذهب، واحتج كذلك بالسماع، وحكى أنَّ أهل الحجاز يستعملونه استعمالًا واسعًا. وأضاف الشهاب ابن بري دليلًا آخر، وهو أنَّ (اسأهل) استُعْمِلَ بمعنى صار أهلًا ،وهذا جائزٌ قياسًا كاستأسد، واستأبر، واستنوق ونحوها [٢]وما جاء في هذه المسألة لا يخرج عن هذين الرأيين.

والذي أراه صحة استعمال (يستأهل) بمعنى يستحق، لورود السماع به، ولجوازه قياسًا.

---

(١) أدب الكاتب ٤١٢،ودرة الغواص بشرح الخفاجي ٨٣.

(٢) تهذيب اللغة ٦/ ٤١٨ وأساس البلاغة ولسان العرب (أهل).

المبحث الثالث: المستوى النحوي

النحو (علم التركيب) نال مكانة كبيرة عند علماء العربية قديمًا وحديثًا، لأنه زينة الكلام وحليته، ولذلك صُنِّفَت الموسوعات الضخمة لبيان قواعده، بناءً على ما اسْتُنْبِط من كلام العرب، ونجد أن المعاجم التي هي موطن بيان دلالة المفردات أشارت إلى استعمال بعض التراكيب، وعرضت لها بالنقد، ونجد في معجم الصحاح مما له صلة باستعمال العامة ما يلي:

١ - بين الإضافة وعدمها:

القرابة: الْقُرْبَى في الرحم. وهو في الأصل مصدر. تقول بيني وبينه قرابةٌ وقُرْبٌ وقُرْبَى ومَقْرَبة ومَقْرُبة وقُرْبَةً وقُرُبة بِضَمِّ الراء. وهو قريبي وذو قَرَابتي، وهم أقربائي وأقاربي. والعامة تقول: هو قرابتي وهم قراباتي[١].

هذه القضية مما تناوله كثير من اللغويين، والدلالة لا خفاء فيها فهي - كما ذكر الجوهري وغيره - تعني الدلالة على القُرْبَى في الرحم. ولكن اللفظ يقع فيه الاختلاف من حيث ما يقرره اللغويون، وما يلفظ به الناس في الاستعمال. وأشار الجوهري إلى أن هذه المخالفة في الاستعمال هي لغة العامة. وتشير كتب اللغة إلى أن الاستعمال يكون بـ(ذو) قبلها فيقال: هو ذو قرابتي[٢]. وقد أشار الجوهري في نصه السابق إلى ذلك.

وجاء في اللسان: « ومنهم من يجيز: فلان قرابتي، والأول أكثر »[٣] وجاء عن ابن عباس في الجمع بين الأَمَتَيْنِ الأختين:

يحرمُهُنّ على قرابتي منهن[٤].

---

(١) الصحاح ١ / ٢٠٠.

(٢) درة الغواص ٢٤٩.

(٣) لسان العرب (قرب).

(٤) انظر: المصدر السابق.

قال الخفاجي في حاشيته على درة الغواص: « ما أنكره صحيح فصيح، وشائعٌ نظمًا وشعرًا، ووقع في كلام أفصح من نطق بالضاد، في حديث صحيح قال فيه: (هل بقي أحدٌ من قرابتها؟).قال في النهاية: أي أقاربها، فسموا بالمصدر كالصحابة.... قال في الأساس: هو قريبي وقرابتي، وهم أقربائي وقراباتي ».[١]. ورأي الخفاجي رأي قوي يستند إلى استعمال صحيح فصيح.

٢- التعريف والتنكير في المضاف إليه:(قدم فلان من رأس عين)

قَدِمَ فلان من رأس عين، وهو موضع. والعامة تقول من رأس العين[٢].

هذه المسألة في إدخال (ال) على (عين) اسم موضع. ويشير الجوهري إلى أن الاستعمال بغيرها هو الوجه. ولم يُخَطِّئْ استعمالها بها.

وذكر ياقوت أن هذا الموضع مدينة كبيرة مشهورة من مدن الجزيرة بين حران ونصيبين[٣]. وهذا الوصف دقيق، فهذه البلدة تقع في سوريا قريبًا من درعا وقريبًا من الحدود التركية. و تستعمل بـ(الـ) واستعمالها بها قديم كما ذكر الجوهري أن العامة تفعل ذلك. وقد نص ابن السكيت على تخطئة رأس العين فقال: « وتقول: قد قدم من رأس عين ولا تقُل من رأس العين »[٤].

وحين ذكرها ياقوت قال: « رأس عَيْن: ويقال رأس العين والعامة تقوله هكذا. ووجدتهم قاطبة يمنعون من القول به »[٥].

ويبدو أنه يقصد اللغويين حينما قال: يمنعون من القول به. ولكن ابن بري استدرك عليهم ونقل عن علي بن حمزة أنه إنما يقال جاء فلان من رأس عين إذا كانت

---

(١) درة الغواص مع حاشيتها للخفاجي ٢٤٩،وانظر النهاية ٣/ ٢٣٩،وأساس البلاغة (قرب).

(٢) الصحاح ٣ / ٩٣٢.

(٣) معجم البلدان ٣ / ١٤.

(٤) إصلاح المنطق ص ٢٩٦.

(٥) معجم البلدان ٣ / ١٣.

عينًا من العيون نكرة. فأما رأس عين هذه التي في الجزيرة فلا يقال فيها إلا رأس العين[١].

وهذا القول يشهد له ما جاء من الشعر فيه إذ أورد ابن منظور والحموي عددًا من الأبيات فيها (العين) منها بيت سحيم الرياحي:

وهم قتلوا عَميدَ بني فِراسٍ برأس العين في الحج الخوالي[٢]

واستعمال الناس في هذا العصر على ما ذكره ابن بري فهم يسمونها رأس العين. وكما سبق فهي بلدة معروفة ومشهورة في سوريا، وكذلك ضاحية من ضواحي عَمَّان أيضًا.

---

(١) اللسان (رأس).

(٢) المصدر السابق ومعجم البلدان ٣ / ١٣.

المبحث الرابع: المستوى الدلالي

وظيفة المعجم هو بيان دلالة الألفاظ، وعالجت الأصول والتصاريف والمعاني، وعرضت لبعض التراكيب، ولكن يبقى المستوى الدلالي هو أبرز ما فيها، ومما جاء في معجم الصحاح مما له صلة باستعمال العامة:

١- تخصيص الدلالة:

ويقصد بذلك تضييق مجال دلالة المفردة، فبعد أن كانت تدل على معنىً كُلِّيٍّ أصبحت بمرور الزمن تدل على معنىً جُزْئِيٍّ، أو بعد أن كانت تدُلُّ على معانٍ متعددة، أصبحت خاصَّة ببعض ما كانت تدل عليه من قبل، ومما له علاقة باستعمال العامة:

١- **المأتم**: المأتم عند العرب: النساء يَجْتَمِعْنَ في الخير والشرّ، والجمع المآتم. وعند العامة المصيبة. يقولون: كنّا في مأتم فلان. والصواب أن يقال: كنا في مناحة فلان[١].

هذه مسألة في الدلالة، فكما ذكر الجوهري أن المأتم عند العرب هو الاجتماع. وتجعله العامة المصيبة. وقد سبقه إلى هذا ابنُ قتيبة، واستشهد لمقام الفرح بقول أبي حية النميري[٢]:

رمته أناةٌ من ربيعة عامرٍ نَؤوم الضحى في مأتمٍ أيّ مأتم

يريد في نساءٍ أيّ نساء[٣]. فهذا مقام فرح. ولكن تخصيصه بالنساء فيه نظر، فقد جعله غيرُه كلَّ مجتمع من رجال أو نساء في حزن أو فرحٍ. وجعلوا منه قول الراجز:

حتى تراهنّ عليه قيّما كما ترى حول الأمير المأتما

فالمعنى هنا الرجال لا محالة[٤].

---

(١) الصحاح ٥ / ١٨٥٧.

(٢) مجموع شعره ص ٧٥.

(٣) أدب الكاتب ص ٢٤ - ٢٥.

(٤) اللسان (أتم).

ولكن ابن بري استدرك على مانِعِي استعماله بمعنى المناحة، ورأى أنه لا يمتنع أن يقع المأتم بمعنى المناحة والحزن والنوح والبكاء ؛ لأن النساء لذلك اجتمعن. والحُزْنُ هو السبب الجامع. واستشهد بقول التيمي في منصور بن زياد:

والناس مأتمُهُمْ عليه واحدٌ في كلِّ دارٍ رَنَّةٌ وزفيرُ

وشواهد أخرى كلها تدل على صحة الاستعمال(١).

وهذا من باب التطور الدلالي الناتج عن تخصيص الدلالة، فبعد أن كانت الكلمة تدُلُّ على معان كُلِّية عامَّة، أصبحت تدُلُّ على معنى خاص، وهذا لا يُعَدُّ لحنًا ولا عيبًا في اللغة. وله نظائر كثيرة مثل الطرَب واشترى ونحوهما.

٢- **الحمام**: الحمام عند العرب: ذوات الأطواق من نحو الفواخت والقماري وساقِ حُرٍّ والقطا وأشباه ذلك، يقع على الذكر والأنثى ؛ لأن الهاء إنما دخلته على أنه واحد من جنس لا للتأنيث. وعند العامَّة أنها الدواجن فقط. الواحدة حمامة (٢).

هذه القضية تتعلق بالدلالة، فالحمام أنواع متعددة عبر عنها علماء اللغة بقولهم: ذوات الأطواق من القماري والقطا، واستعمال العامة ذلك بمعنى الدواجن غلَّطَهُ ابنُ قتيبة، ونسب ذلك إلى الأصمعي، وحكى عن الكسائي موافقته على ذلك. واستشهد بشواهد شعرية تدلّ على أن المراد ليس ما يكون في البيوت، وإنما هو ما كان في البراري والقفار.

أما ما يستفرخ في البيوت وما شاكلها من طير الصحراء فهي اليمام الواحدة يمامة(٣).

ونقل الأزهري عن الشافعي أن الحمام كل ما عَبَّ وهدر، فيدخل فيه القماري،

---

(١) السابق.

(٢) الصحاح ٥ / ١٩٠٦.

(٣) أدب الكاتب ص ٢٥ - ٢٦.

والدَّباسي والفواخت سواء كانت مُطَوَّقة أو غير مطوقة آلفة أو وحشية.

وانتهى إلى أنه بهذا القول يشمل الوُرَق الأهلية والمطوقة الوحشية[١] فعلى هذا التفسير يكون استعمال العامة صحيحًا. وهو المستعمل حتى هذا العصر.

٣-ختن: الْخَتَنُ بالتحريك: كلُّ ما كان من قِبَلِ المرأة ؛مثل الأب والأخ، وهم الأختان هكذا عند العرب. وأما عند العامة: فَخَتَنُ الرجل: زوج ابنته[٢].

يحكي الجوهري استعمال العرب كلمة (خَتَن) اسمًا وأن الدلالة عندهم يراد بها أقرباء المرأة. أما استعمال الناس لها بمعنى زوج البنت فهو فعل العامة.

وقد فصل ابن قتيبة في ذلك فجعل كلَّ شيءٍ من قبل الزوج أحماءً واحدهم حَمًا. وأما من قبل المرأة فهم الأختان. وذكر أن الصِّهْرَ يجمع هذا كله[٣] والمردود تخصيص العامة (الخَتَن)بزوج البنت دون غيره. أما من غير تخصيص فالاستعمال صحيح، وهو وارد في اللغة، فختنُ الرجل المتزوج بابنته أو بأخته[٤].

المُوَلَّد: يقصد به الألفاظ التي جاءت على ألسنة بعض العرب، من غير أعراب البادية، ولا من أعراب الأمصار، وتلك الألفاظ من لغة العجم، ولم تأت على ألسنة الفصحاء، وإنما ولَّدوها بعد عصور الاحتجاج، وكان للغويين موقف منها،من ذلك ما نراه في **(جنس)**.

الجنس: الضَّرْبُ من الشيء، وهو أعم من النوع. ومنه المجانسة والتجنيس. وزعم ابن دريد أن الأصمعي كان يدفع قول العامَّة: هذا مجانس لهذا، ويقول إنه مُوَلّد[٥].

---

(١) التهذيب (حم) ٤ / ١٦ .

(٢) الصحاح ٥ / ٢١٠٧.

(٣) أدب الكاتب ص ٢٠٣.

(٤) انظر اللسان (ختن).

(٥) الصحاح ٣ / ٩١٥.

هذا ما نقله الجوهري عن ابن دريد، ولم يعقب عليه بشيء. وغلط ابن فارس الأصمعي ؛ « لأنه الذي وضع كتاب « الأجناس » وهو أول من جاء بهذا اللقب في اللغة »[١] وجعل ابن منظور قول المتكلمين: تجانَسَ الشيئان غير عربي وإنما هو توسع. ورجح الباحث أحمد أسامة علاء عربية هذه اللفظة ونفى أن تكون مولدة من كلام العامة كما نُسِبَ إلى الأصمعي ويرى أن الأصمعي فيما يبدو لم ينكرها وإنما وقع الخطأ من الاضطراب في نقل ابن دريد عن الأصمعي، واستدل بوضع الأصمعي كتاب « الأجناس ». وتفسيرات عدد من اللغويين كالفارابي والأزهري[٢].ومعنى هذا أن الأمر يتسع لاستعمالها، سواءٌ كانت عربيةً أم مولَّدة، لأنها لم تكن بديلة عن لفظ فصيح.

الترادف: يقصد به تعدد الألفاظ للمعنى الواحد، ولا شك أنه يُعَدُّ من ثراء اللغة العربية، وقد تباينت الآراء في وقوعه في اللغة، ولكن الذي عليه الكثير أنه واقع فيها، بدليل قبول الألفاظ التبادل فيما بينها في أيِّ سياق، ومما جاء في ذلك:

١- **الْخِلِبْلاَبُ، بالكسر**: النَّبْتُ الذي تسميه العامة اللَّبلاب. ويقال هو الْحُلَّبُ الذي تعتاده الظباء[٣].

هنا ينص الجوهري على أن الْخِلِبْلاب الذي تسميه العامة اللَّبْلاب هو نَبْتٌ. وذكر غيره أنه نبات تدوم خضرته في القيظ، وله ورقٌ أعرض من الكفّ تسمن عليه الظباء[٤].

---

(١) معجم مقاييس اللغة (جنس) ١ / ٤٨٦ .

(٢) لغة العامة في معجمات الألفاظ في القرن الرابع الهجري ص ٢١. وانظر: ديوان الأدب (فَاعَل) ٢/ ٣٨٥، وتهذيب اللغة (جنس) ١٠ / ٥٩٠ .

(٣) الصحاح ١ / ١١٦.

(٤) اللسان (حلب).

وهو ثلاثيٌّ كسِرطراط. وليس برباعيٍّ ؛ لأنه ليس في الكلام كَسِفِرْجالٍ[١].

أما اللَّبلاب فقد ذكره الجوهري في (لبب) وفسره بالنبت الذي يلتوي على الشجر[٢]. ولم ينسبه للعامة. وفيما يبدو أن اللفظين مستعملان ومقبولان بالدلالة نفسها، فيكونان من باب الترادف.

٢-**الصِّفْرِدُ**: الصِّفْرِدُ: طائر تسميه العامة أبا الـمَلِيح[٣].

هنا يتحدث الجوهري عن المراد في اللغة بلفظ الصفرد، وأنه طائر، ولكن العامة تسميه أبا الـمَلِيح.

ولم يُخَطِّئ الجوهري هذا الاستعمال، ولا يعني أن العامة أنكرت الاسم المعروف للطائر عندما كَنَتْه بأبي المليح أو لم تستعمله. فعادة العرب أنها تكني غير الأناسي من الحيوانات والطيور والأطعمة ونحوها. وأبو المَلِيح منها.

وهو يشبه العصفور، يضرب به المثل في الجبن، قال البكري: « الصِّفْرِدُ: طائر من خشاش الطير، يعلق نفسه من الشجر، ويصفر طول ليله خوفًا من أن ينام فيسقط، ويقال: هو أجبن من صِفْرِد »[٤].

التضادُّ: يقصد به أن يدل اللفظ على معنى وضده، كالسواد والبياض، والسخاء والبخل ونحو ذلك. ومما له علاقة بهذا مما ذكره الجوهري:

المتصدِّق: الذي يعطي الصدقة ومررت برجل يسأل، ولا تقل يتصدق والعامة تقوله. وإنما المتَصَدِّق الذي يعطي[٥].

---

(١) اللسان، وتاج العروس.

(٢) الصحاح ١ / ٢١٧.

(٣) الصحاح ٢ / ٤٩٨.

(٤) سمط اللآلي للبكري ١ / ١٦٠، وانظر: اللسان (صفرد)، والتاج (صفرد).

(٥) الصحاح ٤ / ١٥٠٦.

هذا تصحيح من الجوهري لدلالة (المتصَدّق) وحددها بأنها دالة على المعطي. أما استعمالها بمعنى الذي يطلب الصدقة فهو من عمل العامة، ويرى عدم صحته.

وقد سبقه إلى ذلك ابن قتيبة، واستدل على غلط الاستعمال بمعنى السائل وصحته بمعنى المعطى بقول الله جل وعلا: ﴿ وَتَصَدَّقْ عَلَيْنَآ إِنَّ ٱللَّهَ يَجْزِى ٱلْمُتَصَدِّقِينَ ﴾[١].

وما رآه ابن قتيبة واختاره الجوهري هو الذي عليه أئمة اللغة فقد نصَّ كثير منهم على عدم صحة استعمال المتصدّق للذي يسأل. قال الأزهري: « وحُذاق النحويين وأئمة اللغة: أنكروا أن يقال للسائل متصدِّق، ولم يجيزوه، قال ذلك الأصمعي والفراء... »[٢].

ونص أئمة الأضداد كأبي حاتم وأبي الطيب اللغوي والصاغاني على أن هذا اللفظ من الأضداد، فيدل على المُعْطِي والسائل معًا[٣].

والذي أميل إليه أنه ليس من الأضداد، إنما هو المعطي فقط، لما ذكره الأزهري. ولعلَّ القول بأنَّها من الأضداد جاء من صيغة الفِعْل (تفَعَّل) فقد عدَّها الدكتور رمضان عبدالتواب من الصيغ الصرفية التي تحتمل المَعْنَيَيْنِ، فتكون سببًا لوقوع الأضداد في اللغة والله أعلم.

٣- الخلط بين الصيغ في الدلالة

القِلْقِل: القِلْقِل، بالكسر:نبْتٌ له حبٌّ أسود. وفي المثل: "دقَّك بالمنحاز حَبَّ القِلْقِل" والعامَّة تقول: حبّ الفُلْفُل. قال الأصمعي: هو تصحيف، إنما هو بالقاف، وهو أصلب ما يكون من الحبوب[٤].

---

(١) أدب الكاتب ص ٢٥، والآية في سورة يوسف ٨٨.

(٢) التهذيب ٣ / ١٥٠ (صدق).

(٣) انظر: الأضداد لأبي حاتم ص ١٣٥، ١٣٦. ولأبي الطيب ٢٧٩، والصاغاني ٢٣٥ .

(٤) الصحاح٥ / ١٨٠٥.

هذا الموطن مما يحتمل التصحيف بين الكلمتين ؛ فالجوهري ينقل عن الأصمعي نسبة التصحيف إلى من نطقها بالفاء مضمومة، وما في التهذيب، والمحكم، واللسان موافق لما عند الجوهري، إلا ما ذكره الأزهري عن أبي الهيثم أنها بالفاء، ونطقها بالقاف تصحيف، وابن منظور ينقل عن ابن بري أن الذي ذكره سيبويه رواه بالفاء، وكذلك علي بن حمزة[١].

والذي يظهر أن لكلٍّ منهما معنىً خاصٌّ بها، يؤخذ هذا من قول أبي الهيثم الذي نقله عنه الأزهري: حب الفُلْفُل إنما هو حب المرق، وأما حب القِلْقِل فإنه لا يُدَقُّ.

(١) التهذيب ٨/ ٢٩٠ واللسان (قلقل)، والمحكم لابن سيده ٦/ ١٣٢.

الخاتمة

بعد هذا العرض والدراسة، خلصتُ إلى الآتي:

-العامة يقابله لفظ الخاصة. والخاصة هم الذينَ يَرِدُ ذكرُهم في كتب اللحن والمراد بهم علماءُ اللغة، والشعراءُ، والخطباءُ، والفقهاءُ، والمحدِّثونَ، وأهلُ الطبِّ، والحكمة، ومَنْ في مستواهم، أما العامةُ فهم مَنْ عدا هؤلاء من فئات المجتمع، وفيهم بعضُ المتعلمين، والطلابُ، والتجارُ، وأصحابُ الحرف.

-وقفت على خمسة وستين موضعًا في كتاب الصحاح ذكر فيها لغة العامة، خطَّأَ استعمال العامة في خمسة عشر موضعًا، وكانت عبارته في التخطئة: (ولا تَقُلْ كذا) في سبعة مواضع، (ولا يقال كذا)في موضعين (وهو خطأ) في موضع واحد ، وحكى التخطئة عن غيره في أربعة مواضع، وفي موضع واحد قال: (ليس من كلام العرب). أما بقية المواضع فلم يُخَطِّئْها، وإنما حكاه عنهم بما يشعر أنها لغة دون الأولى.

-تبين من الدراسة أن كثيرًا مما ذكره يمكن قبوله، وقد جرى استعماله في نصوص فصيحة صحيحة، ووُجِدَ تبرير صوتي أو صرْفِيٌّ أو نحويٌّ أو دلاليٌّ لاستعمالات العامة إلا في ستة مواضع، هي: سيلحون، يهوء، رجُلٌ سَفِلة، عَمْق (علم على مكان قريب من مكة)، الجَدْيَة، جِراب.

- نصَّ على أن لغة العامة هي القياس، وذلك في قولهم في "الصِّدام" "الصُّدام" وفي النسب إلى "حرَّان" حَرَّاني على ما عليه العامة. وفي موطن واحد أشعر أنه ليس مع من ينسب اللغة إلى العامة، وذلك في قول الأصمعي إن (هذا مجانس لهذا).

-يمكن أن أخلص إلى أن ما يُعْزَى للعامة لا يعني الخطأ، لأنه لا يخرج عن كونه بحثًا عن التخفيف، أو تسامحًا في لفظ مُعَرَّب، أو تخصيصًا للدلالة أو توسيعًا

لها. وهذا الرأي لم يكن إلا بعد الدراسة التي أظهرت أن كثيرًا مما عُدَّ من لغة العامة لم يُسَلَّم للقائلين به، لأنه يجري على سنن العرب في كلامها.

- وجود التبرير في بعض استعمالات العامة لا يعني إباحة كل ما جاء عنهم، بل لا بدَّ من تقييد ذلك بأمرين، هما:

١- وجود الحاجة اللغوية.

٢- أن لا يكون بديلًا عن الصحيح الفصيح.

"وبالله التوفيق"

المصادر والمراجع

١. الإبدال اللغوي لأبي الطيب (ت٣٥١هـ) تحقيق عزالدين التنوخي ١٣٨٠هـ- ١٩٦١م دمشق.
٢. أدب الكاتب، لابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ)، تحقيق محمد الدالي .مؤسسة الرسالة – بيروت.
٣. ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، تحقيق د/ مصطفى النماس. مطبعة النسر الذهبي، ط. أولى ١٤٠٤ هـ/ ١٩٨٤ م .
٤. أساس البلاغة للزمخشري (ت ٥٣٨) تحقيق محمد باسل. دار الكتب العلمية. بيروت
٥. إسفار الفصيح، صنعه أبو سهل الهروي (٣٧٢-٤٣٣هـ). تحقيق: أحمد قشاش ١٤٢٠هـ
٦. إصلاح المنطق لابن السكيت (١٨٦-٢٤٤هـ)،تحقيق الشيخين أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون ط٤.دار المعارف بمصر.
٧. الأضداد لأبي حاتم السجستاني ضمن ثلاثة كتب: الأصمعي، والسجستاني، وابن السكيت. نشر أوغست هنفر .المكتبة الكاثوليكية. بيروت ١٩١٢م
٨. الأضداد في كلام العرب لأبي الطيب اللغوي (ت ٣٥١هـ) تحقيق عزة حسن. المجمع العلمي بدمشق ط١ ١٩٦٣م
٩. الأضداد الصاغاني، ضمن مجموع أوغست وهو ذيل على الكتب الثلاثة.
١٠. الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤هـ - ٣٣٨هـ).تحقيق: عبدالمجيد قطامش، دار المأمون للتراث.
١١. البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي (٧٤٥هـ). دار الكتب العلمية. بيروت.
١٢. تاج العروس من جواهر القاموس للمرتضى الزبيدي.(١١٤٥هـ- ١٢٠٥هـ -١٧٣٢م-١٧٩٠م).
١٣. تصحيح التصحيف وتحرير التحريف للصفدي (٦٩٦هـ- ٧٦٤هـ) تحقيق السيد الشرقاوي، مراجعة رمضان عبد التواب. مكتبة الخانجي ط١ ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م

١٤. تفسير غريب القرآن لابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ) ، تحقيق أحمد صقر، دار إحياء الكتب بالقاهرة ١٩٥٨هـ.

١٥. تهذيب الخواص من درة الغواص، لابن منظور الأنصاري (ت ٧١١هـ) تحقيق عبدالله البركاتي، نشر نادي مكة الثقافي الأدبي ط١ ١٤١٥هـ.

١٦. تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (٢٨٢هـ- ٣٨٠هـ) تحقيق عبد السلام هارون وآخرين، الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤ م.

١٧. جمهرة اللغة، لابن دريد (ت ٣٢١ هـ)، صورة عن طبعة الهند سنة ١٣٤٥ هـ.

١٨. جواهر الأدب في أدبيات وإنشاء لغة العرب. تأليف أحمد الهاشمي. مكتبة المعارف. بيروت.

١٩. الخصائص لابن جني (ت ٣٩٢هـ)تحقيق محمد علي النجار دار الهدى للطباعة والنشر بيروت – لبنان.

٢٠. درة الغواص في أوهام الخواص، للقاسم بن علي الحريري (٥١٦هـ)،تحقيق: عبدالحفيظ فرغلي القرني. نشر دار الجيل ط١ ١٤١٧هـ.

٢١. ديوان الأدب لأبي إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي) ت ٣٥٠ هـ (تحقيق د / أحمد مختار عمر، ومراجعة د / إبراهيم أنيس، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م.

٢٢. ديوان عدي بن زيد العبادي حققه وجمعه محمد جبار المعيبد، شركة دار الجمهورية للنشر والطبع. بغداد ١٩٦٥م.

٢٣. ديوان الكميت الأسدي، جمع وشرح وتحقيق محمد نبيل طريفي، دار صادر ،ط١ ٢٠٠٠م، بيروت.

٢٤. رسالة في التعريب للمنشي حققها سليمان العايد مع رسالة ابن كمال باشا، جامعة أم القرى ١٤٠٧هـ.

٢٥. سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ) تحقيق د / حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط .ثانية ١٤١٣ هـ/ ١٩٩٣ م.

٢٦. سمط اللآلي في شرح أمالي القالي لأبي عبيد البكري، تحقيق: عبد العزيز الميمني، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٣٥٤هـ١٩٣٦م.

٢٧. شرح الحماسة للمرزوقي ٤٢١ هـ نشره أحمد أمين وعبد السَّلام هارون. ط. ثانية ١٣٨٧ ؟ / ١٩٦٧ م ـ القاهرة.

٢٨. شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي (ت٣٦٨هـ) تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٩. شرح شافية ابن الحاجب للرضي النحوي (ت٦٨٦هـ) تحقيق محمد نور الحسن وزميليه، دار الكتب العلمية ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م، بيروت – لبنان.

٣٠. شعر أبي حية النميري، جمع وتحقيق يحيى الجبوري، منشورات وزارة الثقافة،دمشق.١٩٧٥م.

٣١. شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل، لشهاب الدين الخفاجي، المطبعية الوهبية بمصر ١٢٨٢هـ

٣٢. شواذ النسب لسليمان العايد، طبع ضمن مجموعة أبحاث (دراسات وبحوث في اللغة العربية)ط١ ١٤٣١هـ ٢٠١٠م.مكتبة الرشد.

٣٣. الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) لإسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣هـ) تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار الكتاب العربي. مصر.

٣٤. العباب الزاخر واللباب الفاخر للصاغاني (ت٦٥٠هـ) نسخ وترتيب مكتبة مشكاة الإسلامية.

٣٥. العين للخليل بن أحمد (ت ١٧٥هـ) تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، مؤسسة دار الهجرة ط٢ إيران١٤٠٩هـ.

٣٦. الغرر المثلثة والدرر المبثثة للفيروزآبادي، تحقيق ودراسة سليمان العايد. نشر مكتبة الباز، مكة المكرمة.

٣٧. الغريبين في القرآن والحديث لأحمد بن محمد الهروي أبو عبيد (صاحب الأزهري)تحقيق: أحمد فريد المزيدي، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز – ١٤١٩ هـ – ١٩٩٩ م

٣٨. فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني (٧٧٣ -٨٥٢هـ) عناية محمد فؤاد عبدالباقي ومحب الدين الخطيب، صورة دار المعرفة بيروت.

٣٩. في اللهجات العربية لإبراهيم أنيس، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة.

٤٠. القاموس المحيط للفيروزآبادي (٧٣٩هـ - ٨١٧م) دار الجيل، بيروت.

٤١. القول الفصل في التصغير والنسب والوقف والإمالة وهمز الوصل، عبدالحميد عتر، ط٢ ١٤٠٩هـ الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة.

٤٢. الكتاب لأبي بشر سيبويه (ت ١٨٠هـ) على الأرجح،تحقيق عبدالسلام هارون،عالم الكتب،ط٣ ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م

٤٣. لحن العوام لأبي بكر الزبيدي (٣١٦-٣٧٩هـ) تحقيق: رمضان عبدالتواب. ط١المطبعة الكمالية ١٩٦٤م.

٤٤. لسان العرب، لابن منظور، دار الفكر. صورة.

٤٥. لغة العامة في معجمات الألفاظ في القرن الرابع الهجري-دراسة لغوية-رسالة تقدم بها أحمد أسامة علاء الدين درويش لطفي لقسم اللغة العربية في كلية الآداب الجامعة الإسلامية-بغداد ١٤٣٢هـ ٢٠١١م

٤٦. اللمع في العربية لابن جني (ت ٣٩٢هـ) تحقيق: حامد المؤمن ط٢ ١٤٠٥هـ١٩٨٥م. عالم الكتب ،بيروت.

٤٧. اللهجات العربية القديمة لإبراهيم السامرائي، دار الحداثة للطباعة والنشر ١٩٩٤م.

٤٨. ما تلحن فيه العامة للكسائي (١١٩هـ - ١٨٩هـ) تحقيق رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض ط١ ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٢م.

٤٩. المثلث ذو المعنى الواحد للبعلي (ت ٧٠٩هـ)حققه سليمان العايد مع شرح حديث أم زرع (البعلي اللغوي وكتاباه: شرح حديث أم زرع، والمثلث ذو المعنى الواحد) نشر مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة.

٥٠. مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة الجزء الأول.

٥١. مجمع الأمثال للميداني (ت ٥١٨هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٥٢. المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث، لأبي موسى الأصفهاني (ت٥٨١هـ) تحقيق عبدالكريم العزباوي، مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

٥٣. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات/ ابن جنِّي. تحقيق: علي النجدي. تحقيق: عبدالحكيم النجار، وعبدالفتاح شلبي. (النّاشر): لجنة إحياء التراث– القاهرة / المكتبة الفيصلية – مكة ١٣٨٦هـ – ٢/ ١٣٨٩هـ.

٥٤. المحكم والمحيط الأعظم لـعلي بن إسماعيل بن سيده (ت ٤٥٨هـ) معهد المخطوطات القاهرة ط ١ (١٣٨٨هـ – ١٩٦٨م).

٥٥. مشارق الأنوار على صحاح الآثار، للقاضي عياض اليحصبي (ت ٥٤٤هـ) نشر المكتبة العتيقة ودار التراث، صورة عن طبعة ١٣٣٣هـ.

٥٦. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، لأحمد بن محمد الفيومي (ت ٧٧٠هـ)، تحقيق عبد العظيم الشناوي، المكتبة العلمية _ بيروت.

٥٧. مصنفات اللحن، والتثقيف اللغوي حتى القرن العاشر الهجري)، د. أحمد محمَّد قدُّور، منشورات وزارة الثقافة، سوريا.١٩٩٦م.

٥٨. معاني القرآن لأبي زكريا الفراء (ت٢٠٧هـ) تحقيق أحمد نجاتي ومحمد علي النجار، الهيئة المصرية للكتاب ١٩٨٠م.

٥٩. معجم البلدان؛ لياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ). دار صادر –بيروت.

٦٠. المعجم الوسيط، مجمع اللغة في القاهرة، صورة، دار الفكر.

٦١. المعرب من الكلام الأعجمي لأبي منصور الجواليقي (٤٦٥-٥٤٠) تحقيق د.ف عبدالرحيم، دار القلم، دمشق ط أولى ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٦٢. مقاييس اللغة لأحمد بن فارس (٣٩٥هـ) تحقيق عبدالسلام هارون.ط٢، ١٣٨٩هـ١٩٦٩م مطبعة البابي الحلبي، مصر.

٦٣. المقتضب لأبي العباس المبرد (٢١٠ هـ -٢٨٥ هـ) تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، مطبوعات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ١٣٩٩هـ

٦٤. مقدمة ابن خلدون (٧٣٢ – ٨٠٨ هـ).

٦٥. النشر في القراءات العشر لابن الجزري (٨٣٣هـ) أشرف على طبعه علي محمد الضباع. دار الكتب العلمية، بيروت.

٦٦. النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (٥٤٤ هـ -٦٠٦ هـ) تحقيق طاهر الزاوي ومحمود الطناحي، المكتبة العلمية – بيروت.